

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P.O. Box: 3243, Addis Ababa, Ethiopia, Tel.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 551 93 21
Email: situationroom@africa-union.org

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الرابعة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 30 - 31 يناير 2015

الأصل: إنجليزي/فرنسي

ASSEMBLY/AU/7 (XXIV)

مشروع تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا

مشروع تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا

أولاً - مقدمة

1. منذ الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة يومي 26 و 27 يوليو 2014، في ملابو، غينيا الاستوائية، ظل مجلس السلم والأمن دؤوبا في جهوده الرامية إلى معالجة كل من أوضاع النزاعات والأزمات القديمة العهد والجديدة في أفريقيا. وفي نفس السياق، اعترف المجلس بظهور ظواهر الإرهاب، التطرف العنيف، العنف المرتبط بالانتخابات، التدفقات المالية غير المشروعة وتساعد حالات عدم المساواة من بين أمور أخرى، مما يقوض أسس السلم والأمن في القارة. في هذا السياق، عقد مجلس السلم والأمن 39 اجتماعا للتباحث حول أوضاع النزاعات والأزمات، وكذلك المسائل الواردة أدناه.

2. خلال الفترة قيد الدراسة، بحث مجلس السلم والأمن أوضاع النزاع التالية: بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، دارفور (السودان)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيا، مالي/منطقة الساحل، موزمبيق (التطورات السياسية السائدة آنذاك في البلد)، الصومال، الوضع بين السودان وجنوب السودان. وبحث المجلس أيضا مسائل انتشار إيبولا في غرب أفريقيا وجماعة الإرهابية، وكذلك المسائل المواضيعية التالية وغيرها من المسائل: الاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة ذات الصلة في غرب ووسط أفريقيا، الوضع الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان ومنطقة الساحل، منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، العنف الجنسي في أوضاع النزاع في أفريقيا، المنع الهيكلي للنزاعات- تقوية الدول التي تمر بأوضاع هشة في أفريقيا، مصادر انعدام الاستقرار في أفريقيا: الأسباب الجذرية والاستجابات، التركيز على مسائل المرأة، السلم والأمن وحالات التفاوت في الدخل والتدفقات المالية غير المشروعة ومنع النزاعات المرتبطة بالانتخابات في أفريقيا. وعقد المجلس أيضا اجتماعات تشاورية مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة حفظ السلام للأمم المتحدة، كما عقد اجتماعا تشاوريا غير رسمي مع الأعضاء غير

الدائمين لمجلس الأمن للأمم المتحدة (المنتهية ولاياتهم والمبتدئة ولاياتهم معا) في إطار المادة 17 من بروتوكوله.

3. إضافة إلى ذلك، دعي لحضور اجتماعات المجلس أعضاء الاتحاد الأفريقي في مجلس الأمم للأمم المتحدة، الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن للأمم المتحدة، بعض البلدان، منظمات من المجتمع المدني، المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، شركاء الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرون المعنيون بأوضاع النزاعات والأزمات، وكذلك بالمسائل المواضيعية المذكورة أعلاه، وذلك وفقا لأحكام البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، وتمشيا مع الممارسة المتبعة في المجلس.

4. علاوة على ذلك، أجرى بعض رؤساء مجلس السلم والأمن، حسبما كلف بذلك المجلس، مداولات بالفيديو مع اللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، بغية تبادل وجهات النظر حول المسائل المختلفة ذات الاهتمام المشترك، بهدف تعزيز التعاون بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي في إطار المادة 17 من بروتوكول المجلس.

5. يقدّم إلى مؤتمر الاتحاد هذا التقرير الصادر عن مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا وفقا للمادة 7(ف) من بروتوكول المجلس. يغطي التقرير الفترة من يوليو 2014 إلى يناير 2015. وينقسم إلى ثلاثة أقسام تتناول على التوالي: (أ) التوقيع والتصديق على بروتوكول المجلس، العضوية في المجلس، والرئاسة المتناوبة للمجلس؛ (ب) الأنشطة التي قام بها المجلس في إطار أداء التفويض المسند إليه من يوليو 2014 إلى يناير 2015؛ و(ج) نبذة عامة عن حالة السلم والأمن في القارة من يوليو 2014 إلى يناير 2015.

ثانيا - المستجدات في التوقيع والتصديق على بروتوكول المجلس، العضوية في المجلس والرئاسة المتناوبة للمجلس

6. منذ اعتماد البروتوكول في يوليو 2002، وقعت عليه أربع وخمسون (54) دولة، بينما وقعت عليها مع التصديق تسع وأربعون (49) دولة. وقعت الدول التالية على البروتوكول لكن لم تصدق عليها بعد: الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، وجنوب السودان.

7. فيما يتعلق بالعضوية، يتكون مجلس السلم والأمن من خمسة عشر (15) عضوا يتمتعون بحقوق متساوية، تمثيا مع المادة 5(1) من البروتوكول. وهم منتخبون على النحو التالي: انتخاب عشرة (10) أعضاء لولاية سنتين و5 أعضاء لولاية ثلاث سنوات. وفيما يلي القائمة الحالية لأعضاء مجلس السلم والأمن حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية: الجزائر*، بوروندي، تشاد، غينيا الاستوائية*، إثيوبيا، جامبيا، غينيا، ليبيا، موزمبيق*، ناميبيا، النيجر، نيجيريا*، جنوب أفريقيا، تنزانيا وأوغندا*¹.

8. إضافة إلى ذلك، ووفقا للقاعدة 23 من قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن، يتناوب أعضاء المجلس على رئاسته شهريا حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسمائهم. وعليه، فخلال الفترة قيد الدراسة، يتم التناوب على رئاسة المجلس على النحو التالي:

يوليو 2014	- الجزائر
أغسطس 2014	- بوروندي:
سبتمبر 2014	- تشاد
أكتوبر 2014 ²	- إثيوبيا:
نوفمبر 2014	- غينيا الاستوائية:
ديسمبر 2014	- جامبيا:
يناير 2015	- غينيا:

¹ تشير النجمة (*) إلى أعضاء المجلس مع ولاية ثلاث سنوات
² تبادلت إثيوبيا و غينيا، بموفاة المجلس، شهري رئاستهما للمجلس

9. تجدر الإشارة إلى أنه، تمشيا مع الممارسة المتبعة، يقدم الرئيس المبتدئة ولايته برنامج عمل مؤقتا ليقوم المجلس ببحثه واعتماده. وتتم مراجعة البرنامج عند الاقتضاء لأخذ التطورات الناشئة في الاعتبار خلال الشهر المعني.

ثالثا - الأنشطة الشهرية للمجلس

ألف) أنشطة مجلس السلم والأمن خلال شهر يوليو 2014، تحت رئاسة الجمهورية الشعبية الجزائرية الديمقراطية

10. تولت الجمهورية الشعبية الجزائرية الديمقراطية رئاسة المجلس في 1 يوليو 2014. خلال هذا الشهر، ترأست الجزائر ثلاثة اجتماعات للمجلس، وتحديدا: من الاجتماع الـ445 إلى الاجتماع الـ447.

أ) الاجتماع الـ445

11. خلال اجتماعه الـ445 المنعقد في 3 يوليو 2014، قام المجلس ببحث واعتماد برنامج العمل المؤقت لشهر يوليو 2014

ب) الاجتماع الـ446

12. خلال اجتماعه الـ446 المنعقد في 9 يوليو 2014، بحث المجلس التقرير عن مختلف جوانب الوضع في دارفور وتنفيذ التفويض المسند إلى العملية الهجينة للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة (اليوناميد)، الذي يغطي الفترة من 1 أبريل 2014 إلى 30 يونيو 2014. في هذا الصدد، أكد المجلس مجددا أهمية استمرار وجود اليوناميد في دارفور، بغية المساهمة في حماية المدنيين والمضي قدما بجهود البحث عن السلم والأمن والاستقرار

والمصالحة في ذلك الإقليم. وتبعاً لذلك، قرر المجلس أن يمدد، لفترة 12 شهراً إضافياً، التفويض المسند إلى اليوناميد حسبما هو موضح في بيانه (LXXIX) PSC/PR/Comm الصادر عن الاجتماع الـ79 المنعقد في 22 يونيو 2007 وفي قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1769 الصادر في 31 يوليو 2007، وطلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة اتخاذ نفس القرار.

ج) الاجتماع الـ447

13. خلال الاجتماع الـ447 المنعقد في 24 يوليو 2014، أحاطت إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي المجلس حول تقرير التقييم الشامل للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتمثلة في الاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة المقترنة به في غرب ووسط أفريقيا.

باء) أنشطة مجلس السلم والأمن خلال شهر أغسطس 2014، تحت رئاسة جمهورية بوروندي

14. تولت جمهورية بوروندي رئاسة المجلس خلال شهر أغسطس 2014. خلال هذا الشهر، ترأست بوروندي سبعة اجتماعات للمجلس، وتحديدًا من الاجتماع الـ448 إلى الاجتماع الـ454.

أ) الاجتماع الـ448

15. تمشيا مع ممارستها المتمثلة في اعتماد برنامج عمله الشهري المؤقت في بداية كل شهر، قام المجلس، خلال اجتماعه الـ448 المنعقد في 1 أغسطس 2014، ببحث واعتماد برنامج عمله المؤقت لشهر أغسطس 2014.

ب) الاجتماع الـ449- إحاطة حول الوضع في مالي/الساحل:

16. خلال اجتماعه الـ449 المنعقد في 11 أغسطس 2014، بحث المجلس التقرير عن التطورات الرئيسية السائدة آنذاك في الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في مالي وفي منطقة الساحل، وجهود الاتحاد الأفريقي، بما فيها تلك المبذولة من خلال بعثته لمالي ومنطقة الساحل. في هذا الصدد، أجاز المجلس إستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل التي توفر إطارا لعمل شامل ومنسق من قبل الاتحاد الأفريقي في دعم جهود بلدان المنطقة وبتعاون وثيق من الجهات الفاعلة الإقليمية، بما فيها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، والشركاء الدوليين المعنيون. وحث المجلس الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين عل تقديم دعم سياسي مالي وفني من أجل التنفيذ الفعال لإستراتيجية الاتحاد الأفريقي.

- إحاطة حول الوضع في ليبيا

17. خلال نفس الاجتماع الـ449، تلقى المجلس أيضا إحاطة من المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في ليبيا، السيد دليتا محمد دليتا، حول الوضع في ليبيا والمشاورات التي أجراها مع أصحاب المصلحة الليبيين ومع دول الجوار. ولاحظ المجلس بارتياح إنشاء لجننتين معنيتين بالمسائل السياسية والأمنية، بتنسيق من مصر والجزائر، على التوالي، وحث المجتمع الدولي الأوسع، بما فيه الأمم المتحدة، على تقديم دعم كامل للجهود الإقليمية.

18. أكد المجلس مجددا قلق الاتحاد الأفريقي البالغ إزاء الوضع السائد آنذاك في ليبيا، الذي يتميز بمواجهة مستمرة بين الجماعات والمليشيات المسلحة، خصوصا في بنغازي وطرابلس، مع ما يترتب على ذلك من الخسارة في الأرواح والتدمير الذي لا مبرر له للممتلكات والبنية التحتية العامة. في هذا الصدد، دعا المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار وحث على عقد تنظيم وطني يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة الليبيين.

ج) الاجتماع الـ450

- جلسة مفتوحة حول الوضع الإنساني في أفريقيا

19. خلال اجتماعه الـ450 المنعقد في 19 أغسطس 2014، نظّم المجلس جلسة مفتوحة حول الوضع الإنساني في أفريقيا. شدد المجلس على حاجة جميع المعنيين إلى تسهيل الأنشطة الإنسانية في جميع المناطق المتأثرة بالنزاعات والأزمات. وأكد المجلس حاجة البلدان المعنية إلى مواصلة ضمان الحماية للعاملين في المجال الإنساني.

- انتشار إيبولا في غرب أفريقيا

20. خلال نفس الاجتماع الـ450، أحاطت مفوضية الاتحاد الأفريقي المجلس حول انتشار إيبولا في غينيا، ليبيريا وسيراليون. في هذا الصدد، أقر المجلس بجدية التداعيات الأمنية للانتشار الحالي لإيبولا، وقرر، بناء على الوضع الطارئ الذي سببه انتشار إيبولا، الترخيص بالنشر الفوري للبعثة الإنسانية العسكرية والمدنية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي تضم أطباء وممرضات وغيرهم من الأفراد الطبيين وشبه الطبيين، وكذلك عسكريين، حسب الاقتضاء، لضمان فعالية البعثة وحمايتها.

د) الاجتماع الـ451

21. خلال اجتماعه الـ451 المنعقد في 21 أغسطس 2014، تلقى المجلس إحاطة من رئيس المبعوثين الخاصين للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد) لجنوب السودان، السفير ميسفين سيوم، عن الوضع في هذا البلد. حث المجلس الأطراف في النزاع إلى إنهاء القتال فوراً لمصلحة بلدهم وشعبه، والتعجيل بالمحادثات التي تيسرها الإيجاد والتي ترمي إلى إعادة السلام في جنوب السودان. وأكد المجلس مجدداً استعدادة لفرض عقوبات

مستهدفة متعددة الأطراف وأي شكل آخر من أشكال الإجراءات التأديبية ضد أي طرف لا يفي بالتزاماته ويتمادى في تقويض أسس البحث عن حل تفاوضي للأزمة.

هـ) الاجتماع الـ452

22. خلال اجتماعه الـ452 المنعقد في 22 أغسطس 2014، تلقى المجلس إحاطة حول تنفيذ إطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم. وشدد المجلس على أنه، بالرغم من التقدم المحرز بالفعل، لا تزال ثمة تحديات عديدة يتعين التغلب عليها، خصوصا: (1) استمرار تواجد القوات السلبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ (2) التأخير في تنفيذ استنتاجات حوار كمبالا المباشر بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة M23، حسما ورد في بياناتهم المعتمدة في نيروبي في 12 ديسمبر 2013؛ (3) الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (4) استمرار الإفلات من العقاب على الرغم من الإصلاحات التي تحاول الحكومة الكونغولية جاهدة تنفيذها. وعليه، شجع المجلس الحكومة الكونغولية وغيرها من الجهات الموقعة لإطار مجلس السلم والأمن على تكثيف جهودها للوفاء بالتزاماتها بحسن نية.

و) الاجتماع الـ453

23. خلال اجتماعه الـ453 المنعقد في 25 أغسطس 2014، بحث المجلس قواعد إجراءات لجنة مكافحة الإرهاب لمجلس السلم والأمن وقواعد إجراءات لجنة الخبراء لمجلس السلم والأمن، وقرر أن تواصل لجنة خبراءها وأمانة مجلس السلم والأمن عملية إعدادها بناء على المبادئ التوجيهية للمجلس.

ز) الاجتماع الـ454:

24. في وقت لاحق، خلال اجتماعه الـ454 المنعقد في 27 أغسطس 2014، نظم المجلس اجتماعا تحضيريا لقمته حول منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، التي كان من المقرر أن تتعقد في 2 سبتمبر 2014 في نيروبي، كينيا.

جيم) أنشطة مجلس السلم والأمن خلال شهر سبتمبر 2014، تحت رئاسة جمهورية تشاد

25. تولت جمهورية تشاد رئاسة المجلس في 1 سبتمبر 2014، خلال هذا الشهر ترأست تشاد خمسة اجتماعات للمجلس، وتحديدًا من الاجتماع الـ555 إلى الاجتماع الـ459.

أ) الاجتماع الـ455

26. خلال اجتماعه الـ455 المنعقد في 2 سبتمبر 2014، عقد المجلس اجتماعا على مستوى رؤساء الدول والحكومات في نيروبي، كينيا، حول منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا. خلال هذا الاجتماع، أكد المجلس مجددا قلق الاتحاد الأفريقي البالغ إزاء تفاقم آفة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا.

27. في هذا الصدد، فإن المجلس:

- أكد مجددا دعوته للدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية 1999 وبروتوكول 2004 الإضافي، وكذلك الوثائق الدولية ذات الصلة المعتمد تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على جناح السرعة للقيام بذلك؛

- حث الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم استخدام أراضيها ميادين للتجنيد ومنع مواطنيها من المشاركة في أنشطة إرهابية في أماكن أخرى في القارة وخارجها، وفي هذا الصدد، اتخاذ إجراءات لإحباط أساليب التجنيد والدعاية التي تستعملها الجماعات الإرهابية؛
- طلب من الدول الأعضاء أن تقدم إلى المجلس، تمثيلاً مع ما نص عليه بروتوكول 2004، تقارير سنوية عن الإجراءات المتخذة لمنع ومكافحة الإرهاب، وإبلاغه بجميع الأنشطة الإرهابية الممارسة في أراضيها فور وقوعها؛
- طلب أيضاً من الدول الأعضاء التي لم تعين بعدُ جهات اتصال وطنية للتواصل والتنسيق مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، على أن يوضع في الاعتبار الحاجة إلى أن يعيّن في هذا المناصب الأشخاص المناسبين الذين لديهم المستوى المطلوب من الإجازة الذي يخولهم الوصول إلى المعلومات وصناع القرار في الأجهزة الاستخباراتية والأمنية؛
- دعا الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات مالية لتسهيل تنفيذ إطار مكافحة الإرهاب للاتحاد الأفريقي وانتداب خبرة فنية للمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث المتعلقة بالإرهاب، وذلك بناءً على طلب من المفوضية وعلى نفقات هذه الدول.

28. علاوة على ذلك، كلف المجلس المفوضية بمتابعة وتكثيف جهودها في تقديم الدعم للدول الأعضاء، مع إيلاء اهتمام خاص إلى:

- وضع أمر توقيف أفريقي للأشخاص المتهمين بأعمال إجرامية أو مدانين بها، بما في ذلك عقد اجتماع للخبراء الحكوميين حول المسألة بحلول الربع الأول من عام 2015؛

- دعم وتسهيل مبادرات وآليات التعاون الإقليمي، لمعالجة التهديدات العابرة المحددة، والبناء على خبرات مبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة وعملية نواكشوط؛

- دعم التفعيل التام والمبكر للآلية الأفريقية لتعاون الشرطة، تمشيا مع المقرر EX.CL/Dec.820(XXV)

(ب) الاجتماع الـ456:

29. أثناء اجتماع الـ456 المنعقد في 12 سبتمبر 2014، تلقى المجلس إحاطة من فريق للاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للتنفيذ الخاص بالسودان وجنوب السودان عن أنشطته الداعمة لجهود البلدين. ولاحظ المجلس التحديات العديدة التي لا يزال يواجهها السودان، بما في ذلك النزاع المسلح في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وفي دارفور، حيث يهدد رفاه الشعب السوداني وحتى مستقبل البلد.

30. وأقر المجلس الخطوات التالية لكفالة العمل المتسق والهادف الذي يضطلع به فريق للاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للتنفيذ دعما لجهود أصحاب المصلحة السودانييين لمعالجة القضايا التي تواجه البلد:

1. ينبغي استئناف المفاوضات حول الأعمال العدائية، المؤدية فورا إلى اتفاق ترتيبات أمنية شاملة، في أقرب فرصة، تحت إشراف فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للتنفيذ وبالتعاون والتنسيق مع الممثل الخاص المشترك/ آلية التنسيق المشتركة؛
2. ينبغي إجراء مفاوضات وقف الأعمال العدائية للمنطقتين ولدارفور بطريقة متآذرة؛
3. ينبغي عقد اجتماع للأطراف السودانية في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي وتحت إشراف فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للتنفيذ لمناقشة قضايا العملية ذات الصلة، وفقا لطلب أصحاب المصلحة السودانيين لضمان الأخذ في الاعتبار لبناء الثقة اللازم، والاتفاق تماما على الخطوات الرئيسية لعملية الحوار الوطني، وأن تتسم العملية بالعدالة وتتمخض عن الأهداف المتفق عليها بشكل متبادل.

(ج) الاجتماع الـ457:

31. أثناء اجتماعه الـ 457 المنعقد في 16 سبتمبر 2014، تم تقديم إحاطة إلى المجلس حول تطورات الوضع في مالي ومنطقة الساحل. وفي هذا الاجتماع أكد المجلس من جديد على ندائه إلى الحركات المالية المسلحة مواءمة مواقفها وإبداء روح التعايش المتبادل، بغية التوصل إلى حل دائم للأزمة التي تواجه مالي، وشدد على أن نجاح المفاوضات التي بدأت في إطار عملية الجزائر سوف يؤدي بشكل كبير إلى تعزيز الأمن والاستقرار في البلد والإقليم بأسره.

(د) الاجتماع الـ458:

- الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

32. أثناء اجتماعه الـ458 المنعقد في 17 سبتمبر 2014، تمت إحاطة المجلس حول الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشاد المجلس بالعمل الجبار الذي اضطلعت به بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع الدعم المقدم من عملية سنغاري وعملية الاتحاد الأوروبي، في أداء مختلف جوانب ولايتها.

33. رحب المجلس بنجاح انتقال السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تم في بانجي في يوم 15 سبتمبر 2014. وطلب المجلس من رئيسة المفوضية التعجيل باتخاذ التدابير الضرورية إلى تحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، حتى يتسنى للاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، مواصلة تقديم الدعم للجهود الوطنية الجارية، مع التركيز بشكل خاص على: (1) دعم الانتقال السياسي، (2) تنظيم الانتخابات، (3) المصالحة الوطنية، (4) تقديم الدعم إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعمار والإدماج فضلا عن إصلاح قطاعي الأمن والعدالة، (5) إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، (6) مسائل الجنسين، (7) تسهيل عملية التنسيق بين مبادرة التعاون الإقليمي بقيادة أفريقية من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في تصريف ولايتهما.

- التطورات السياسية في موزمبيق

34. في نفس الاجتماع الـ458 تبادل المجلس وجهات النظر حول التطورات السياسية السائدة آنذاك في موزمبيق، على أساس الإحاطة التي قدمها الممثل الدائم لجمهورية موزمبيق إلى الاتحاد الأفريقي. وأشاد المجلس بأصحاب المصلحة الموزمبيين لروح المسؤولية التي تحلوا بها والتوافق الذي أظهره، مما أدى إلى إبرام الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية والذي شكل خطوة هامة نحو إجراء الانتخابات العامة في 15 أكتوبر 2014، في ظروف السلم والأمن المطلوبة. علاوة على ذلك، شجع المجلس الأطراف الموقعة أن تبذل قصارى جهودها للوفاء بالتزاماتها بإخلاص.

- الوضع في جنوب السودان

35. في نفس الاجتماع الـ458 تلقى المجلس إحاطة حول الوضع في جنوب السودان. وأعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات السياسية، بما في ذلك عدم الامتثال لموعد الستة أيام النهائي لتشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، وتدهور الوضع الإنساني.

36. ونبه المجلس أصحاب المصلحة في جنوب السودان بمسؤوليتهم الأساسية في وضع حد للمعاناة غير المسبوقة التي يعاني منها شعبهم وتحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار والمصالحة في بلدهم. وأكد المجلس كذلك على دعوته للأطراف لكي تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية والاتفاقات الأخرى اللاحقة، بما في ذلك تنفيذ مصفوفة التنفيذ اليت وقعوها والتي تضع الجدول الزمني لفك الارتباط وفصل القوات وتمركزها.

هـ) الاجتماع الـ459

37. أثناء اجتماعه الـ459 المنعقد على المستوى الوزاري في 23 سبتمبر 2014، في نيويورك، تمت إحاطة المجلس حول الوضع في ليبيا. وقرر المجلس دفع جهوده في دعم ليبيا وشعبها، فضلا عن الإقليم، مؤكدا على حاجة أفريقيا لأداء دور حاسم في العملية الجارية. وفي هذا الصدد، وافق المجلس بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ودعمها، على إنشاء فريق اتصال دولي لليبيا، يشمل جميع جيران ليبيا، فضلا عن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف المعنيين، من أجل تسهيل اتفاق دولي منسق ومعزز، في سياق دعم جهود جيران ليبيا.

38. قدم المجلس الدعم لإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات، لتمكين الاتحاد الأفريقي لكي يدعم على نحو فعال جهود السلم وإعادة البناء في ليبيا وتعزيز النتائج التي حققتها جيران ليبيا نحو وقف الأعمال العدائية وتحقيق المصالحة الوطنية. وطلب المجلس من رئيسة المفوضية الشروع في المشاورات المطلوبة لإنشاء وتفعيل هـ1 اللجنة الرفيعة المستوى في الوقت المناسب.

دال) أنشطة مجلس السلم والأمن خلال شهر أكتوبر 2014، تحت رئاسة جمهورية

إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

39. تولت جمهورية إثيوبيا رئاسة مجلس السلم والأمن في 1 أكتوبر 2014. وخلال ذلك الشهر، ترأست إثيوبيا خمسة اجتماعات لمجلس السلم والأمن، وهي بالتحديد من الاجتماع الـ460 إلى الاجتماع الـ464.

(أ) الاجتماع الـ 460:

40. أثناء اجتماعه الـ 460 المنعقد في 7 أكتوبر 2014، بحث المجلس برنامج العمل المؤقت لشهر أكتوبر 2014 واعتمده.

(ب) الاجتماع الـ 461:

41. أثناء اجتماعه الـ 461 المنعقد في 14 أكتوبر 2014، عقد المجلس جلسة مفتوحة حول العنف الجنسي في أوضاع النزاع في أفريقيا. وفي ذلك الاجتماع، أكد المجلس من جديد على إدانة الاتحاد الأفريقي الشديدة لجميع أفعال العنف الجنسي واستخدامها كسلاح في الحرب. ودعا المجلس جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات المطلوبة، بما في ذلك تعزيز تدابيرها التشريعية إذا اقتضى الأمر، من أجل مكافحة العنف الجنسي وتسهيل التحقيق في هذه الأفعال ومحاكمة مرتكبيها، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتقديم الدعم والمساعدة للناجين من العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال تقديم الخدمات الصحية الكافية والدعم من حيث سبل المعيشة.

42. أكد المجلس من جديد على موقفه بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة، وأشار مع القلق إلى المزاعم التي أثارها منظمة هيومان رايتس ووتش فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي وسوء المعاملة التي اقترفتها العاملين العسكريين في أميسوم، ورحب بالمقرر الذي اتخذته المفوضية بإجراء تحقيق كامل في تلك المزاعم واتخاذ الإجراءات الملائمة إذا ما ثبتت صحتها بالأدلة التي يتم جمعها على أرض الواقع.

ج) الاجتماع الـ 462:- إحاطة حول الوضع في الصومال:

43. أثناء اجتماع الـ 462 المنعقد في 16 أكتوبر 2014، تم تقديم إحاطة إلى المجلس حول الوضع في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد، رحب المجلس بالجهود التي تقودها حكومة الصومال نحو إنشاء المقاطعات المؤقتة والإدارات الإقليمية في المناطق المستعادة حديثاً، والتأكيد على الحاجة العاجلة لإكمال إنشاء الإدارات الإقليمية المؤقتة على نطاق الصومال بحلول عام 2014، استناداً إلى مبادئ الاستيعاب السياسي والشفافية وتمشياً مع الدستور الاتحادي المؤقت.

44. وأشاد المجلس كذلك أميسوم على مساهمتها البارزة نحو تحسين الأمن في الصومال، واستقرار البلد وتعزيز عملية المصالحة وتجديد ولاية أميسوم لفترة 12 شهر إضافية، وطلبت من مجلس الأمن التجديد لفترة 12 شهر أخرى، ابتداءً من 31 أكتوبر 2014، وهذه الولاية سوف تمكن البعثة كذلك من مواصلة تنفيذ ولايتها واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد.

- إحاطة حول الانتخابات في أفريقيا:

45. وفي نفس الاجتماع، تلقى المجلس إحاطة حول الانتخابات المقبلة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2014، وهي بالتحديد: (1) جمهورية جزر القمر، (2) جمهورية موزمبيق، (3) جمهورية ساوتومي وبرنسيب، (4) الجمهورية التونسية، (5) جمهورية بتسوانا، (6) جمهورية ناميبيا. وكان الهدف العام من هذه الإحاطة هو إحاطة المجلس حول وضع الاستعدادات لهذه الانتخابات، بما في ذلك البيئة السياسية والأمنية السائدة في تلك البلدان قبل إجراء الانتخابات.

د) الاجتماع الـ463:

46. عقد المجلس، خلال اجتماعه الـ463 المنعقد في 27 أكتوبر 2014، جلسة مفتوحة حول موضوع: "المنع الهيكلي للنزاعات- إعادة تفعيل الدول في الأوضاع الهشة في أفريقيا". وأعرب المجلس والمشاركون خلال المناقشة عن عزمهم لمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة في أفريقيا من خلال بناء مؤسسات قوية ومساعدة ومستجيبة وملتزمة وتعهّدوا بتنفيذ الصكوك القانونية والمقررات الأخرى الصادرة عن مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي.

هـ) الاجتماع الـ464:- إحاطة حول انتشار مرض الايبولا في غرب أفريقيا:

47. أثناء اجتماعه الـ464 المنعقد في 29 أكتوبر 2014، تلقى مجلس السلم والأمن إحاطة حول انتشار الايبولا في البلدان المتأثرة في غرب أفريقيا، فضلا عن الجهود المبذولة والدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن دعمه اللامحدود للبلدان المتأثرة ولشعوبها. ودعا المجلس كذلك إلى عمل منسق وأكد على الحاجة لآلية للمتابعة. علاوة على ذلك، وافق المجلس على تكريس اجتماع شهري حول وباء الايبولا لتلقي الإحاطات بغية تمكينه من اتخاذ المزيد من التدابير التي تعزز من مكافحة أفريقيا لمرض الايبولا.

- إحاطة حول أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أفريقيا:

48. في نفس الاجتماع، قدم رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إحاطة إلى المجلس حول أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أفريقيا والتحديات المتعلقة بالجوانب الإنسانية للأزمة وأوضاع النزاع في القارة. وأشاد المجلس بأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أفريقيا وأكد من جديد على التزام الاتحاد الأفريقي بالعمل الوثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتسهيل أنشطتها فيما يتعلق بتقديم الدعم والمساعدة إلى السكان الذين يعيشون في مناطق النزاع والمناطق الخارجة من النزاع، فضلا عن الأوضاع الأخرى

للغنف والحاجة في أفريقيا. ودعا المجلس جميع أصحاب المصلحة لتسهيل عمل عمل اللجنة في القارة.

هـ) أنشطة مجلس السلم والأمن خلال شهر نوفمبر 2014، برئاسة جمهورية غينيا الاستوائية

49. تولت جمهورية غينيا الاستوائية رئاسة مجلس السلم والأمن في 1 نوفمبر 2014. وخلال ذلك الشهر، ترأست غينيا الاستوائية سبعة اجتماعات للمجلس، من الاجتماع الـ465 إلى الاجتماع الـ471.

أ) الاجتماع الـ465:

50. أثناء اجتماعه الـ465 المنعقد في 3 نوفمبر 2014، عقد المجلس اجتماعا طارئاً لبحث الوضع في بوركينا فاسو. وفي ذلك الاجتماع، أدان المجلس بشدة أفعال العنف التي حدثت في بوركينا فاسو، والتي قادت إلى فقد الأرواح بشرية وتحطيم الممتلكات، وحث على تقديم مرتكبي تلك الأفعال إلى العدالة. وطلب المجلس من الجيش البوركينابي إلى التخلي وتسليم السلطة إلى سلطة مدنية، وفقاً للدستور، في فترة أقصاها اسبوعين من تاريخ اعتماد إعلان ذلك الاجتماع لمجلس السلم والأمن، وفي حالة عدم الامتثال، سوف يتم فرض تدابير تشمل تعليق بوركينا فاسو من المشاركة في أنشطة الاتحاد الأفريقي وفرض عقوبات مستهدفة ضد جميع الذين يعيقون الجهود.

ب) الاجتماع الـ466:

51. أثناء اجتماعه الـ 466 المنعقد في 4 نوفمبر 2014، قام المجلس ببحث واعتماد برنامج عمله المؤقت لشهر نوفمبر 2014.

ج) الاجتماع الـ 467:

52- تبادل المجلس، خلال اجتماعه الـ 467 والمنعقد في 13 نوفمبر 2014، الآراء حول البعثة المقبلة المشتركة بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي/ ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأوروبي إلى مالي، والمقرر تنظيمها في الفترة من 11 إلى 13 فبراير 2015، والتي تم الاتفاق عليها بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهما التشاوري السنوي السابع المشترك والذي عُقد في 15 مايو 2014، في بروكسل، بلجيكا. وقد تلقى المجلس، خلال نفس الاجتماع، إحاطة من قبل المفوضية حول اجتماع منتدى أفريقيا حول إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا، والذي عقد في أديس أبابا، في الفترة من 24 إلى 26 نوفمبر 2014 وحول ورشة العمل حول التعاون بين الاتحاد الأفريقي والنااتو والتي عقدت في أديس أبابا في 20 نوفمبر 2014، والذي دعي فيها المجلس إلى المشاركة عن طريق رئيسه لذلك الشهر.

د) الاجتماع الـ 468:

53- تلقى المجلس، خلال اجتماعه الـ 468 والمنعقد في 18 نوفمبر 2014، إحاطة حول الوضع في بوركينا فاسو. ورحب المجلس، خلال ذلك الاجتماع، بالتقدم الكبير المحرز في بوركينا فاسو صوب إنشاء انتقال يقوده المدنيون، وفقاً لتطلعات شعب بوركينا فاسو من أجل تعزيز الديمقراطية في بلاده. وفي هذا الصدد، اتفق المجلس على عدم اتخاذ التدابير التي كانت متوخاة في الفقرتين (3)9 و 14 من البيان الرسمي PSC/PR/ COMM.(CDLXV)، بما في ذلك تعليق مشاركة بوركينا فاسو في أنشطة الاتحاد الأفريقي، ، ريثما يتم نقل السلطات إلى الرئيس الانتقالي الجديد، والذي كان من المقرر إجراؤه في 21 نوفمبر 2014.

هـ) الاجتماع الـ469:- التحديات الإنسانية في حالات الصراع في أفريقيا:

54- تلقى المجلس، خلال اجتماعه الـ469 والمنعقد في 25 نوفمبر 2014، إحاطة من مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة الطارئة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حول التحديات الإنسانية الناشئة من أوضاع النزاع والأزمات السائدة في أفريقيا. وقد أعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء الأوضاع الإنسانية السائدة في حالات الصراع والأزمات في أفريقيا. ودعا المجلس الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل إلى المساهمة بسخاء في العمل الإنساني في أفريقيا، مشيراً إلى أن الاستجابة العامة للنداءات الإنسانية أدنى بدرجة كبيرة من المستوى المطلوب. وشدد المجلس أيضاً على الحاجة إلى نهج مبتكرة لتعبئة الموارد الإضافية لمعالجة التحديات الماثلة.

- إحاطة حول جماعة بوكو حرام الإرهابية:

55- تلقى المجلس، خلال نفس الاجتماع الـ469 إحاطة حول التهديدات التي تشكلها جماعة بوكو حرام الإرهابية وحول جهود بلدان الإقليم، في إطار لجنة حوض نهر تشاد. ورحب المجلس بالبيان الختامي للقمّة الاستثنائية للجنة حوض بحيرة تشاد والمنعقدة في نيامي، النيجر، في 7 أكتوبر 2014، والتي قررت إنشاء فريق عمل مشترك متعدد الجنسيات. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى المفوضية إجراء مشاورات عاجلة مع الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبينين وتقديم الخبرة اللازمة، من أجل تحديد الخطوات العملية والتي يمكن أن تيسر التوفير المبكر للدعم الدولي المطلوب، وفقاً لطلب الاجتماع الوزاري المنعقد في 13 أكتوبر 2014، وتحديداً: (1) اعتماد مجلس السلم والامن للأمم المتحدة قراراً يأذن للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبينين نشر فريق عمل مشترك متعدد الجنسيات لفترة ابتدائية مدتها 12 شهراً، (2) إنشاء الأمين العام للأمم المتحدة صندوقاً استئمانيّاً لتمويل عمليات فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات، (3) وتعبئة الموارد المالية الدولية والدعم اللوجستي اللازم.

و) الاجتماع الـ470:

56- تلقى المجلس، خلال اجتماعه الـ470 والمنعقد في 26 نوفمبر 2014، إحاطة من قبل رئيس لجنة بناء السلام للأمم المتحدة، حول أنشطة بناء السلام في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا-بيساو، وكذلك حول آثار وباء الإيبولا على السلام والأنشطة الاقتصادية في غرب أفريقيا. وتبادل المجلس وأعضاء لجنة بناء السلام للأمم المتحدة الآراء حول تعزيز تعاونهم دعماً لجهود بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام للأمم المتحدة وغيرها من البلدان الأفريقية الخارجة عن النزاعات.

57- أكد المجلس، خلال ذلك الاجتماع، على الحاجة إلى مزيد من الحوار داخل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وفيما بينها ولجنة بناء السلام للأمم المتحدة، بغية تحديد مزيد من المجالات للتعاون وتعزيز الملكية الوطنية والمشاركة المحلية، تمسكاً بالمبادئ الأساسية التي تُسند سياسة الاتحاد الأفريقي حول إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، من أجل ضمان كون أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع تعالج الأسباب الجذرية للنزاع والانتكاس، وتساهم في إيجاد السلام المستدام والعدالة الاجتماعية والتجديد والحكم التشاركي. علاوة على ذلك، حث المجلس الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على أن تكون استباقية وتساهم نحو استعراض منظومة بناء السلام للأمم المتحدة.

و) الاجتماع الـ471:

58- عقد المجلس، خلال اجتماعه الـ471 المنعقد في 28 نوفمبر 2014، جلسة مفتوحة حول وباء الإيبولا بناء على تقارير شاملة قدمتها المفوضية، والتي تشمل تطور الوضع، وتنفيذ ولاية بعثة دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، وحالة مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومستوى مشاركة المجتمع الدولي ككل. وفي هذا الصدد، أكد المجلس على الحاجة إلى بدء إعادة بناء البنية التحتية الوطنية للرعاية الصحية لأكثر البلدان تأثراً في غرب أفريقيا، وأكد على الحاجة الملحة إلى بدء استكشاف

سبل ووسائل عملية لدعم إقليم غرب أفريقيا للعودة مرة أخرى إلى مسار التعجيل بالانتعاش وبناء السلام والتنمية.

واو: أنشطة مجلس السلم والأمن خلال شهر ديسمبر 2014، تحت رئاسة جمهورية جامبيا

59- تولت جمهورية جامبيا رئاسة مجلس السلم والأمن في 1 ديسمبر 2014. وترأست جامبيا، خلال ذلك الشهر، سبعة اجتماعات لمجلس السلم والأمن، وتحديداً، من الاجتماع الـ472 إلى الاجتماع الـ478.

أ) الاجتماع الـ472:

60- بحث المجلس، خلال اجتماعه الـ472 والمنعقد في 3 ديسمبر 2014، واعتمد مشروع برنامج عمله لشهر ديسمبر 2014. وبالإضافة إلى ذلك، بحث المجلس قواعد إجراءات لجنة خبرائه ولجنته المعنية بمكافحة الإرهاب، وعضوية لجنة مجلس السلم والأمن المعنية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع بغية تحديد ما إذا كانت اللجنة، على النحو الذي تشكلت به، تناسب تغير مشهد إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في أفريقيا.

ب) الاجتماع الـ473:

61- بحث المجلس خلال اجتماعه الـ473 والمنعقد في 4 ديسمبر 2014، أساليب عمله وبرنامج الإشاري السنوي لأنشطة عام 2015. واستعرض المجلس أيضاً، مواصلة لاجتماعه الـ472 المنعقد في 3 ديسمبر 2014، حالة وولاية لجنة مجلس السلم والأمن المعنية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع وبحث اختصاصات لجنة خبرائه ولجنة مكافحة الإرهاب. وعلى الأخص، ففي حين تم اعتماد الأنشطة البرنامجية الإشارية السنوية لأنشطة عام 2015، إلا أن بحث اختصاصات اللجنتين المذكورتين لا يزال عملاً قيد التنفيذ.

ج) الاجتماع الـ474:

62- تلقى المجلس خلال اجتماعه الـ474 المنعقد في 5 ديسمبر 2014 معلومات مستكملة حول الوضع في جنوب السودان. وفي هذا السياق، قرر المجلس تعزيز ورفع مستوى دعمه للإيجاد وجهود وساطتها في جنوب السودان، بما في ذلك عقد مشاورات مع زعماء الإقليم نحو الإنشاء العاجل للجنة المختصة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات، والتي تضم ممثلاً واحداً من كل من أقاليم القارة الخمسة، لتعزيز دعم أفريقيا للإيجاد ومساعدة أطراف جنوب السودان وأصحاب المصلحة فيه لتحقيق السلام الدائم في بلادهم.

د) الاجتماع الـ475 :

63- واصل المجلس خلال اجتماعه الـ475 المنعقد في 8 ديسمبر 2014، مناقشات الاجتماع الـ473 حول المسائل العالقة حول استعراض أساليب عمله، وبحث برنامجه الإشاري السنوي لأنشطة عام 2015، واستعراض حالة وولاية لجنة مجلس السلم والأمن المعنية بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع وبحث اختصاصات لجنة خبرائه ولجنته المعنية بمكافحة الإرهاب.

هـ) الاجتماع الـ 476 :

64- عقد المجلس، خلال اجتماعه الـ 476 المنعقد في 16 ديسمبر 2014، جلسة مفتوحة مكرسة لموضوع "مصادر عدم الاستقرار في أفريقيا: الأسباب الجذرية والاستجابات" مركزاً على مسائل المرأة، والسلام وعدم الاستقرار وعدم المساواة في الدخل والتدفقات المالية غير المشروعة"، والتي قدمت خلالها إدارة الشؤون الاقتصادية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمحطة عامة للتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، وقدم المبعوث الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي حول المرأة والسلام والأمن لمحطة عامة عن المرأة في عمليات السلام في القارة. واعترف المجلس والمشاركون، خلال ذلك الاجتماع بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في المصالحة الوطنية وعمليات السلام والعمليات السياسية وفي صنع القرار الوطني

كما تم التأكيد بنفس القدر على الحاجة إلى تنفيذ صكوك والتزامات الاتحاد الأفريقي والصكوك والالتزامات الوطنية حول المرأة والسلام والأمن.

65- أكد المجلس أيضاً أن القار تفقد سنوياً أكثر من 50 مليار دولار أمريكي من خلال التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا بسبب ضعف نظم المساءلة، والتهرب من دفع الضرائب، والفساد والممارسات السيئة الأخرى. أما بخصوص مسألة عدم المساواة في الدخل وأثره على التماسك الاجتماعي، أكد المجلس والمشاركون أن القارة بحاجة إلى العمل على المسألة بسرعة وروح العجالة، نظراً لارتفاع مستويات البطالة وسط الشباب والزيادة السكانية التي تشهدها القارة. وشدد المجلس على ضرورة أن تصبح أفريقيا قارة أكثر تكاملاً حيث تنتقل السلع والخدمات والأشخاص عبر البلدان والأقاليم - مما يؤدي إلى إيجاد أسواق أكبر وزيادة القدرة التنافسية للشركات وتوسيع فرص التجارة الأفريقية البينية. وشدد المجلس أيضاً على الحاجة إلى تعزيز النظم القانونية للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء لمكافحة محنة التدفقات المالية غير المشروعة في القارة بفعالية.

(و) الاجتماع الـ 477 :

- الشراكة بين مجلس السلم والأمن وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات

66- بحث المجلس خلال اجتماعه الـ 477 المنعقد في 18 ديسمبر 2014، مسألة الشراكة بينه وبين أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية. وأكد المجلس على أهمية تعزيز التعاون والتآزر بين مجلس السلم والأمن وجميع أصحاب المصلحة، ولاسيما أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، قرر المجلس عقد اجتماع مع أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في عام 2015، لتبادل الآراء، من جملة أمور أخرى، حول

أساليب العمل والمسائل المتصلة لتعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

- ولاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول السودان وجنوب السودان

67- بحث المجلس خلال نفس الاجتماع الـ477، ولاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول السودان وجنوب السودان والتي كانت ستنتهي في نفس الشهر وقرر تمديد ولاية الفريق حتى 31 ديسمبر 2015. وحث المجلس أيضاً حكومتي السودان وجنوب السودان على مواصلة جهودهما لاختتام المناقشات حول المسائل العالقة بتسهيل من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول السودان وجنوب السودان.

(ز) الاجتماع الـ478 :

- تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا:

68- قدمت إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للمجلس خلال اجتماعه الـ478 المنعقد في 19 ديسمبر 2014 إحاطة حول وباء الإيبولا في غرب أفريقيا. وأكد المجلس خلال ذلك الاجتماع على الحاجة إلى استدامة الزخم الحالي في مكافحة الإيبولا. وحث المجلس جميع أصحاب المصلحة على مواصلة تعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من خلال ميزانية المفوضية، دعماً لبرنامج دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة وباء الإيبولا في غرب أفريقيا وجهود الإقليم، وكذلك جهود البلدان الأكثر تأثراً بوباء الإيبولا. وأكد المجلس من جديد أيضاً على حاجة المفوضية إلى الإسراع بالجهود الرامية إلى إنشاء المراكز الأفريقية لمراقبة الأمراض والوقاية منها وحاجة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة تعزيز نظمها للرعاية الصحية.

- أساليب عمل هيئاته الفرعية وإعداد اختصاصاتها:

69- واصل المجلس خلال نفس الاجتماع بحثه لأساليب عمله وإعداد اختصاصات أجهزته الفرعية. وفي هذا الصدد، قرر المجلس أن تُوجه جميع الهيئات الفرعية لمجلس السلم والأمن، بقواعد إجراءات مجلس السلم والأمن، مع مراعاة ما يقتضيه الحال، وينبغي أن توجه في عملها بالاختصاصات العامة، والتي لا يزال يتعين إعدادها، وفقاً للأحكام ذات الصلة في بروتوكول مجلس السلم والأمن. وشدد المجلس على ضرورة أخذ هذه الاختصاصات العامة في الحسبان الولاية المحددة لكل هيئة فرعية. وكلف المجلس لجنة الخبراء، بصياغة اختصاصات مختلف الهيئات الفرعية للمجلس، بدعم من المفوضية، وتقديمها إليه لبحثها من قبل المجلس في فبراير 2015.

زاي: أنشطة مجلس السلم والأمن خلال شهر يناير 2015، تحت رئاسة جمهورية

غينيا

70- تولت جمهورية غينيا رئاسة مجلس السلم والأمن في 1 يناير 2015. وترأست غينيا خلال ذلك الشهر خمسة اجتماعات لمجلس السلم والأمن، وتحديداً من الاجتماع الـ479 إلى الاجتماع الـ483.

(أ) الاجتماع الـ479 :

71- بحث المجلس خلال اجتماعه المنعقد في 8 يناير 2015، واعتمد مشروع برنامج عمله لشهر يناير 2015 وعقد مناقشة حول تقرير الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى الثانية للسلم والأمن في أفريقيا: مساعدة الدول الأعضاء الأفريقية الجديدة في مجلس الأمن للأمم المتحدة تحضيراً لمعالجة مسائل السلم والأمن في القارة، والمنعقد في أوران، الجزائر في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2014، والذي تم إرجاؤه بعد ذلك إلى اجتماع آخر بسبب ضيق الوقت.

(ب) الاجتماع الـ480 :

72- عقد المجلس خلال اجتماعه الـ480 والمنعقد في 16 يناير 2015، جلسة مفتوحة مكرسة لموضوع "منع النزاعات المتصلة بالانتخابات في أفريقيا"، والذي

قدمت خلاله إدارة الشؤون السياسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي تقريراً. وتبادل المجلس والمشاركون خلال تلك الجلسة المفتوحة الآراء حول الانتخابات المقبلة في أفريقيا وأكدوا على ضرورة منع الدول الأعضاء العنف المتصل بالانتخابات من خلال الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ووضع استراتيجيات ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للنزاعات المتصلة بالانتخابات من خلال الحكم، وتنقيف المصوتين، والممارسات الإيجابية والموضوعية لوسائل الإعلام وتغطيتها للانتخابات. وشدد المجلس أيضاً على الحاجة إلى رصد التطورات عن كثب في جميع البلدان الأفريقية الثمانية عشرة، والتي ستقوم بتنظيم الانتخابات خلال عام 2015.

ج) الاجتماع الاستشاري مع الأعضاء غير الدائمين في مجلس السلم والأمن للأمم المتحدة

73- عقد المجلس في 13 يناير 2015 اجتماعاً استشارياً مع الأعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن للأمم المتحدة، حيث تبادلوا الآراء حول سبل تعزيز المجلس والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة تعاونهم في روح ضمان الدفاع بقوة عن المواقف المشتركة الأفريقية في مجلس الأمن للأمم المتحدة، حول مسائل متصلة بالسلم والأمن في القارة وتعزيزها.

د) الاجتماع الـ 481 :

74- بحث المجلس خلال اجتماعه الـ 481 والمنعقد في 15 يناير 2015، التقرير المرحلي عن دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة وباء الإيبولا في غرب أفريقيا وحالة مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومستوى مشاركة المجتمع الدولي الأوسع في مكافحة الوباء، على النحو الذي قدمته إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وأشاد المجلس خلال الاجتماع بالتقدم المحرز في تنفيذ دعم الاتحاد الأفريقي لمكافحة وباء الإيبولا في غرب أفريقيا وقرر تقديم ولايته لستة أشهر إضافية. علاوة على ذلك، أشاد المجلس باستمرار تعبير كل من الشعوب والبلدان الأكثر تأثراً، والتميز ضدّهم وعزلهم، وأكد مجدداً دعوته للدول الأعضاء

في الاتحاد الأفريقي، والتي لم تمتثل بعدُ للمقرر الذي اعتمده الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للمجلس التنفيذي بشأن فتح الحدود واستئناف الرحلات إلى البلدان المتأثرة، إلى الامتثال به امتثالاً كاملاً.

(هـ) الاجتماع 482:

75. خلال اجتماعه رقم 482 الذي عقد في 21 يناير 2014، اعتمد المجلس بياناً حول نتائج الحلقة الدراسية الثانية رفيعة المستوى حول السلم والأمن في أفريقيا، المنعقدة على المستوى الوزاري، في الفترة ما بين 09-11 ديسمبر 2014 في وهران، الجزائر، وذلك بهدف مساعدة الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس الأمن للأمم المتحدة على التحضير لمعالجة قضايا السلم والأمن في القارة.

(و) الاجتماع 483:

76. خلال اجتماعه رقم 483 المنعقد في 26 يناير 2015، بحث المجلس تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، الذي من المقرر تقديمه إلى الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد المقرر عقدها يومي 30 و31 يناير 2015.

77. يجدر بالذكر أنه عند استكمال هذا التقرير، اتفق مجلس السلم والأمن على عقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول والحكومات، على هامش الدورة العادية رقم 24 لمؤتمر الاتحاد، لبحث المسائل التالية: (1) التطورات حول الوضع في جنوب السودان والجهود الإقليمية والدولية، بما في ذلك لجنة التحقيق التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛ (2) بحث تقرير رئيسة المفوضية عن الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية؛ (3) وبحث تقرير رئيسة المفوضية عن وباء الإيبولا في غرب أفريقيا.

رابعاً. الأنشطة الأخرى لمجلس السلم والأمن

- اجتماعات لجنة خبراء مجلس السلم والأمن

78. عقدت لجنة خبراء مجلس السلم والأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة اجتماعات دعماً للاستعدادات المتعلقة باجتماعات مجلس السلم والأمن ولوضع الصيغة النهائية لاختصاصات لمختلف الهيئات الفرعية لمجلس السلم والأمن.

- مشاركة رئيسة مجلس السلم والأمن في خلية المبعوثين الخاصين والوسطاء السنوية الخامسة لتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا:

79. شاركت رئيسة مجلس السلم والأمن، خلال شهر أكتوبر 2014، باسم المجلس، في خلية المبعوثين الخاصين والوسطاء السنوية الخامسة لتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا، والتي عقدت ما بين 21 و 23 أكتوبر 2014، في أروشا، بتنزانيا، حيث أكدت على ضرورة بذل مزيد من الجهود في منع وحل النزاعات في أفريقيا من خلال الوساطة.

- مشاركة رئيسة مجلس السلم والأمن في الدورة العادية الخامسة للبرلمان الأفريقي:

80. علاوة على ذلك، تمت دعوة رئيسة مجلس السلم والأمن أيضاً خلال شهر أكتوبر 2014 لتمثيل المجلس في الدورة العادية الخامسة للبرلمان الأفريقي في 20 أكتوبر 2014 بميدراندي، جنوب أفريقيا. ولكن نظراً لالتزامات سابقة، تم تمثيل رئيسة مجلس السلم والأمن لذلك الشهر، وبموافقة المجلس، من قبل الممثلة الدائمة لناميبيا في دورة البرلمان الأفريقي تلك، حيث ألقّت خطاباً باسم مجلس السلم والأمن وقدمت آخر تطورات السلم والأمن في أفريقيا، فضلاً عن الخطوات التي اتخذها المجلس من أجل التصدي تحديات السلم والأمن السائدة في القارة.

- مشاركة رئيس مجلس السلم والأمن في الحلقة الدراسية رفيعة المستوى حول السلم والأمن في أفريقيا:

81. شارك رئيس المجلس، خلال شهر ديسمبر 2014، في الحلقة الدراسية الثانية رفيعة المستوى حول السلم والأمن في أفريقيا: لمساعدة الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس الأمن للأمم المتحدة على التحضير لمعالجة قضايا السلم والأمن في القارة في الذي عقد بوهران، الجزائر في الفترة ما بين 09 و 11 ديسمبر 2014. وألقى الرئيس خطابا نيابة عن مجلس السلم والأمن بهذه المناسبة، شدد فيه على ضرورة تعزيز التعاون والشراكة بين مجلس السلم والأمن والدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، وكذلك مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، بهدف تعزيز المواقف الأفريقية المشتركة حول قضايا السلم والأمن التي تهم أفريقيا في مجلس الأمن الأممي.

خامسا. أنشطة هيئة الحكماء من يوليو 2014 حتى يناير 2015

82. يمكن للمؤتمر أن يذكر بأنه قد اعتمد خلال دورته بمالابو في يونيو 2014 التوصيات التي قدمتها رئيسة المفوضية فيما يتعلق بتعيين أعضاء جدد في هيئة الحكماء. وقد تم تعيين الشخصيات التالية كأعضاء في الهيئة: الدكتور الأخضر الإبراهيمي من الجزائر (ممثلا عن شمال أفريقيا)، والسيد إديم كوجو من توغو (ممثلا عن غرب أفريقيا)، والدكتور ألبينا أسيس بيريرا أفريكانو دي فاريما من أنغولا (ممثلا عن وسط أفريقيا)، والدكتور سببسيوسا انديرا كازابوي من أوغندا (ممثلا عن شرق أفريقيا)، والسيدة لويزا ديوجو من موزمبيق (ممثلة عن الجنوب الأفريقي).

83. عقد أعضاء الهيئة الجدد اجتماعهم الأول في أديس أبابا في 9 يوليو 2014. وتبادلوا بهذه المناسبة وجهات النظر مع أعضاء الهيئة المنتهية ولايتهم وهم: الدكتور سليم أحمد سليم، والسيدة ماري-مادلين كالالا نغوي، والدكتورة ماري

تشينيري هيس، والسيدة اليزابيث بونون، بشأن الإنجازات التي تحققت والتحديات
المواجهة منذ تفعيل الهيئة عام 2007. وناقشت الهيئة أيضا قضايا متعلقة بتعزيز
شبكة الحكماء الأفريقيين، وكذلك تفاعلها مع مجلس السلم والأمن. وأخيرا، انتخبت
الهيئة السيدة لويزا ديوغو رئيسة جديدة لها.

84. وفي 9 يناير 2015، عقدت الهيئة اجتماعا آخر استعرضت خلاله الوضع
الشامل للسلم والأمن في القارة، على أساس عروض مقدمة من قبل مفوضية الاتحاد
الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة. ووافقت الهيئة على تركيز جهودها على منع
العنف والنزاعات المتعلقة بالانتخابات، وحددت جملة من الخطوات العملية التي
يتعين اتخاذها، بما في ذلك إيفاد بعثات لدول معينة. كما تبادلت الهيئة أيضا
وجهات النظر حول المجالات المواضيعية التي يتعين التركيز عليها خلال عام
2015 كجزء من جهودها لمنع النزاعات.

سادسا. الأوضاع على أرض الواقع

85. بالرغم من أنه قد تم إحراز تقدم في حل بعض الأزمات التي تواجهها القارة،
إلا أنه يتعين التصدي للعديد من التحديات. وقد بذلت المفوضية ومجلس السلم
والأمن جهودا متواصلة لتعزيز التقدم المحرز وتشجيع السلام الدائم، والأمن
والاستقرار في القارة.

(أ) جزر القمر

86. تواصل جزر القمر إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية والديمقراطية. وسيتم
إجراء الانتخابات البرلمانية (أعضاء برلمان الاتحاد ومجلس المستشارين للجزر
المتمتعة بالحكم الذاتي) والانتخابات البلدية في الأرخيل ما بين يناير وفبراير
2015. واستجابة لطلبات من سلطات جزر القمر ومحكمتها الدستورية، وفرت

المفوضية الخبراء في المسائل الانتخابية والقانونية للمساعدة في الإعداد لهذه الانتخابات. كما تنوي المفوضية أيضا إيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات في جزر القمر. وفي هذا الإطار، يمكن للمؤتمر أن يدعو الدول الأعضاء والشركاء الدوليين لتقديم الدعم اللازم لإنجاح تنظيم الانتخابات المقررة. وقد يرغب المؤتمر أيضا أن يؤكد على ضرورة زيادة المساعدة الاقتصادية والمالية لتمكين الأرخبيل بتعزيز تنميته الاجتماعية والاقتصادية. ومن البديهي أن تحرص سلطات جزر القمر على مصاحبة هذا الدعم بجهود متواصلة في مجال الحكم الرشيد.

ب) مدغشقر

87. وفي مدغشقر، ارتبطت إحدى التطورات الحاصلة خلال الفترة قيد النظر بالعودة غير المتوقعة للرئيس السابق مارك رافالومانانا في 13 أكتوبر 2014 وتصريحاته المشككة في شرعية المؤسسات الملغاشية. وعملا بالبيان الصحفي الصادر عن المفوضية يوم 15 أكتوبر 2014، أدان أعضاء آخرون من المجتمع الدولي هذه العودة غير المتوقعة والتصريحات التي أدلى بها الرئيس. وفي الوقت ذاته دعا الاتحاد الأفريقي وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي إلى تسريع عملية المصالحة الوطنية. وفي 6 نوفمبر 2014، زار الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي الرئيس السابق في أنتسيرانانا حيث يوجد تحت الإقامة الجبرية.

88. وعلى هذا الأساس عقد الاجتماع الأول بين رئيس الجمهورية، هيري راجاوناريمانينا مع الرؤساء الأربعة السابقين (ديديه راتسيراكا، والبرت زافي، ومارك رافالومانانا، وأندري راجولينا) يوم 19 ديسمبر 2014 في أنتاناريفو، بوساطة من المجلس المسيحي المالغاشي للكنايس معيدين بذلك إطلاق عملية المصالحة الوطنية. وفي نهاية هذا الاجتماع، صدر عفو رئاسي لخمسة معتقلين سياسيين في حين سمح للرئيس مارك رافالومانانا، الذي كان حتى ذلك الحين تحت

الإقامة الجبرية في مخيم عسكري بآنتسيرانانا، بالعودة لمسكنه الخاص بآنتناريفو يوم 24 ديسمبر 2014. وعقد لقاء ثان في 13 يناير 2015.

89. موازاة مع ذلك، مازالت عملية توحيد المؤسسات وتوطيد الديمقراطية مستمرة. وفي هذا الصدد، يجب تسليط الضوء على تنظيم الانتخابات البرلمانية الفرعية في 29 أغسطس 2014 لملء المقاعد التي ظلت شاغرة خلال الانتخابات البرلمانية التي نظمت العام الماضي، وتعيين الأعضاء الجدد في المحكمة الدستورية العليا، واعتماد سلسلة من التشريعات، خاصة منها المتعلقة بتعيين أعضاء جدد في المجلس الأعلى للقضاء، وإنشاء المحكمة العليا للعدل، فضلا عن إلغاء عقوبة الإعدام. إضافة إلى ذلك، ينبغي تسليط الضوء أيضا على تعيين رئيس وزراء جديد يوم 14 يناير 2015، في شخص العميد جان رافيلوناريفو، بدلا عن روجر كولو.

90. وفي أكتوبر عام 2014، توجهت بعثة تقييم مشتركة يقودها الاتحاد الأفريقي وتضم ممثلين عن مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، وشبكة قطاع الأمن الأفريقي إلى أنتناريفو للنظر في احتياجات مدغشقر في مجال إصلاح القطاع الأمني. فضلا عن ذلك، واصل الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي تسهيل اجتماعات الفرع المحلي لمجموعة الدعم الدولي لمدغشقر، الذي أنشئ في مدغشقر، في 28 مارس 2014.

91. قد يرغب المؤتمر في الترحيب بالتطور الإيجابي للحالة ويشجع الأطراف المتعددة الفاعلة على مواصلة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية والتعجيل باستكمال الجوانب المعلقة من خارطة الطريق لإنهاء الأزمة. كما يمكن للمؤتمر حث المجتمع الدولي لتعبئة الدعم الاقتصادي والمالي الذي تحتاجه مدغشقر إلى جانب دعم عملية إصلاح القطاع الأمني.

ج) الصومال

92. ماتزال التطورات السياسية الشاملة في الصومال مشجعة، مع وجود أدلة على إحراز تقدم في عملية تشكيل الدولة، ومراجعة الدستور، والتحضير للانتخابات بحلول عام 2016. ومنذ توقيع اتفاق أديس أبابا في أغسطس 2013 والذي أقيم إدارة جوبا المؤقتة، تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ هذا الاتفاق. كما تم التوصل لاتفاقات في 23 يونيو 2014 بشأن إنشاء دولتين أخريين، وهما: دولة الجنوب الغربي والدولة المركزية. كما أجرت حكومة الصومال الاتحادية مشاورات مع ممثلي المناطق الوسطى، بما في ذلك "الدولة الإقليمية لجالمادوج"، و "إدارة هيما وهيب" وقيادة أهل السنة والجماعة، مما نتج عنه التوقيع على اتفاق يوم 30 يوليو 2014 التزم فيه الأطراف بتشكيل حكومة لمودوج وجالمادوج. وسُجل تقدم أيضا في عملية مراجعة الدستور في الصومال والتحضير للانتخابات. وتخطط الأمم المتحدة، بالتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، لبعثة تقييم انتخابية في الصومال في أوائل عام 2015.

93. ومع ذلك، لم يتم بعد اعتماد التشريعات الرئيسية المؤسسة للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والحدود واللجنة الفدرالية. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للخلافات السياسية داخل الجهاز التنفيذي، أقر البرلمان تصويتا بحجب الثقة عن رئيس الوزراء عبد الولي الشيخ أحمد، في 6 ديسمبر 2014. وفي 17 أكتوبر 2014، تم تعيين عمر عبد الرشيد علي شارماركي رئيسا جديدا للوزراء. وقد أعلن عن حكومته يوم 12 يناير 2015.

94. وعلى الصعيد الأمني، نفذت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (الأميسوم) والجيش الوطني الصومالي بنجاح عمليتين مشتركتين أطلق عليهما الإسمان الرمزيان التاليان "النسر" و "المحيط الهندي"، ونتج عنهما استرجاع مناطق واسعة

من أيدي مجموعة الشباب الإرهابية. ويقع الآن أكثر من 80% من جنوب ووسط الصومال تحت سيطرة حكومة الصومال الاتحادية. وتمشيا مع خطة حكومة الصومال الاتحادية لإحلال الإستقرار، تولى المسؤولون المحليون، الذين تم اختيارهم من قبل وزارة الداخلية والفدرالية، مسؤولية إدارة بعض المناطق المسترجعة بدلا عن الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومع ذلك، ما تزال ثمة حاجة لمزيد من الموارد لتأمين نجاح جهود تحقيق الاستقرار، خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية.

95. وفي 10 يناير 2015، عقد مجلس وزراء الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية دورته العادية الثالثة والخمسين حول الصومال في مقديشو. ويعتبر الاجتماع، الأول من نوعه الذي يعقد في الصومال من قبل وزراء خارجية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية منذ 29 عاما، مؤشرا واضحا على تطور البيئة السياسية والأمنية في الصومال. وسبق الاجتماع إجراء مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن وممثلو البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي بالصومال لزيارة يوم 7 يناير 2015، لتقييم الأوضاع على الأرض، والتعبير عن التضامن مع بعثة الاتحاد الأفريقي بالصومال بعد الهجوم الإرهابي ليوم 25 ديسمبر 2014 ضد معسكر قاعدة هالاني، ولإجراء مشاورات مع السلطات الصومالية.

96. ومع أنه قد تم إضعاف حركة الشباب، إلا أن المجموعة ما تزال موجودة في منطقة جوبا الوسطى وبعض أجزاء من منطقتي باي وياكول، وما تزال لديها القدرة على شن هجمات في مناطق أخرى، كما يدل على ذلك هجومها الأخير ضد معسكر بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو. كما واصلت المجموعة تنفيذ هجمات في أماكن أخرى في المنطقة، لا سيما في كينيا. وعلى هذا الأساس، يبقى النهوض بالمؤسسات الأمنية الصومالية الجزء المركزي من استراتيجية خروج بعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد، اتفق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في الخوة المشتركة التي عقدت في كمالا يومي 9 و 10 يناير 2015، على تعزيز التعاون لدعم وضع إطار أمني لحكومة الصومال الاتحادية. وما تزال الحاجة لبذل المزيد لدمج الميليشيات المتحالفة معها ودعم المؤسسات الأمنية الصومالية التي تقاوم إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلاوة على ذلك، ما تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تفتقر للعتاد الجوي الكافي، وتفتقر لجملة من العوامل المساعدة الأخرى. كما يبقى الوضع الإنساني مترديا. وتبقى لدوامة العنف ولانعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية، مما يعيق وصول المساعدات إلى السكان المتضررين، وللجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الصومال عواقب مدمرة على الشعب الصومالي.

97. وعلى هذا الأساس، قد يرغب المؤتمر في الترحيب بالتقدم المحرز. وفي الوقت نفسه، ينبغي حث أصحاب المصلحة الصوماليين على الاستمرار في المسار وإظهار الوحدة على الهدف والعمل المطلوبان للوفاء بتطلعات شعوبها نحو السلم والأمن والاستقرار. كما قد يرغب المؤتمر في الإشادة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بالقوات العسكرية والشرطة على التزامها وتضحياتها، فضلا عن تجديد التأكيد على تقدير الاتحاد الأفريقي للشركاء الذين يقدموا دعما للبعثة. وقد يرغب المؤتمر في الدعوة لتقديم المساعدات المالية والاقتصادية والإنسانية الكافية للصومال.

(د) إرتريا وإثيوبيا

98. لم يُحرز أي تقدم خلال الفترة قيد الاستعراض فيما يخص التغلب على التحديات التي تواجه عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا. وعلى هذا الأساس، قد يرغب المؤتمر التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود للتغلب على التحديات

المطروحة وتشجيع المفوضية ومجلس السلم والأمن على اتخاذ المبادرات المناسبة في هذا الصدد، وذلك تمثيا مع أحكام بروتوكول مجلس السلم والأمن ذات الصلة.

هـ) جيبوتي وإرتريا

99. سيذكر المؤتمر، متابعة لمقرراته ذات الصلة، بزيارة مفوض السلم والأمن لجيبوتي وإرتريا في أبريل ومايو 2014، بهدف تشجيع البلدين على اتخاذ المزيد من الخطوات لتطبيع علاقاتهما. وقد يرغب المؤتمر في التأكيد على الحاجة إلى التنفيذ الفعال لاتفاقية 6 يونيو 2012 الميسرة من طرف دولة قطر، والترحيب بالالتزام الذي أعرب عنه البلدان خلال الزيارة التي قام بها المفوض لتطبيع علاقاتهما وتعزيز حسن الجوار.

و) القرن الأفريقي

100. وكما لا يخفى على المجلس، فقد دعا مؤتمر الاتحاد، على مدى السنوات القليلة الماضية، مرارا وتكرارا لنهج إقليمي وشامل لتحديات السلم والأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، وذلك دعما للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية. ومن شأن هذا النهج أن ينطوي على عقد مؤتمر إقليمي حول السلم والأمن والاستقرار والتعاون والتنمية، من بين أمور أخرى. و من أجل تعزيز هذا النهج تتخبط المفوضية وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي تم توسيع ولايته خلال اجتماع مجلس السلم والأمن في نيويورك يوم 22 سبتمبر 2013، بنشاط في الجهود الرامية إلى متابعة مقررات المؤتمر بشأن هذه المسألة. ويخطط فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بتقديم آخر المعلومات عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد لمجلس السلم والأمن في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، قد يرغب المؤتمر في تجديد التأكيد على دعم النهج إقليمي والشامل المتوخى ويدعو جميع بلدان الإقليم لتقديم الدعم اللازم.

ز) السودان

101. تتصل أهم التطورات المسجلة في السودان، خلال الفترة قيد الدرس، بالجهود الرامية إلى تطبيق مسار الحوار الوطني الذي أعلن عنه الرئيس عمر حسن البشير يوم 27 يناير 2014 بهدف التصدي للتحديات التي يواجهها البلد على نحو شامل. وكانت لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، خلال الستة شهور الماضية، اتصالات بالحكومة السودانية، ومختلف أطراف المعارضة، بالإضافة إلى أطراف سودانية فاعلة أخرى. وفي 4 سبتمبر 2014، تُوّجت هذه الجهود بتوقيع "اتفاق حول الحوار الوطني وعملية البناء الدستوري" من قبل لجنة 7+7 لتنسيق الحوار الوطني، ومجموعة إعلان باريس التي تضمنت حركات متمردين من دارفور، ولايتي كردفان والنيل الأزرق، وحزب الأمة القومي. ولقي هذا التطور الإيجابي ترحاباً من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس السلم للأمم المتحدة. ومع ذلك، يقتضي الوضع مزيداً من الالتزام والمرونة من جانب الأطراف السودانية بهدف إيجاد الفضاء السياسي المطلوب والسير قدماً بهذا المسار.

102. وطبقاً لما ورد في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن عقب اجتماعه السادس والخمسين بعد أربعين، عقد الفريق، خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر 2014، اجتماعات في أديس أبابا متوخياً مسارا واحداً ومسلكين متوازيين اثنين، بهدف تنظيم مفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بخصوص المنطقتين، والحكومة والحركات المسلحة بدارفور، على التوالي. وكان الهدف الأساسي لهذه المحادثات تحقيق وقف الأعمال العدائية بما يفضي إلى وقف إطلاق نار شامل، بما يمكن الثوار من المشاركة في مسار حوار وطني يشمل كل الأطراف. وأجريت المفاوضات المتعلقة بمنطقتي ولايتي جنوب كردفان والنيل

الأزرق انطلاقا من مسودة وثيقة إطارية حصلت على موافقة مشتركة فيما الأطراف بخصوص عدد من المسائل، وذلك انطلاقا من شهر إبريل 2014. أحرزت الجولة الأخيرة شيئا من التقدم لكن دون التوصل إلى اتفاق نهائي بخصوص المسائل المطروحة. وحدد الفريق ست مسائل كانت تعطل إحراز تقدم بخصوص أجزاء أخرى من الوثيقة. وتقتضي هذه المسائل مزيدا من الالتزام قبل استئناف اجتماعات الأطراف ذات الصلة.

103. وفي تحرك مماثل، وطبقا لما ورد في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أشرف فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من نائب الممثل المشترك الخاص المكلف بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والمبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة المكلف بالسودان وجنوب السودان، وممثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في السودان، خلال الفترة من 23 إلى 29 نوفمبر 2014، على إجراء مفاوضات بين الحكومة والحركات المسلحة في دارفور التي يلي بيانها: حركة العدالة والمساواة، وحركة تحرير السودان ومني ميناوي. لكن رئيس حركة تحرير السودان رفض الانضمام إلى المفاوضات. وكان الهدف تمهيد الطريق لوقف فعلي للأعمال العدائية ومشاركة شاملة في الحوار الوطني. ولم تتوصل الحكومة والمجموعات المسلحة في دارفور إلى توافق في الآراء حول جدول الأعمال. لذلك، قرر الفريق إرجاء الدورة بهدف إجراء مشاورات موسعة من شأنها المساعدة في تضييق الهوة قبل إجراء الاجتماع القادم. ولهذا الغرض، يطلب الفريق إسهام السلطات السودانية، كما ينوي التعاون مع دولة قطر وتشاد للحصول على دعم يتقدم بسير المفاوضات.

104. يظل الوضع الميداني في دارفور يتسم بصراعات متقطعة بين الفصائل المسلحة، الأمر الذي ينتج عنه تشريد السكان. وتفيد وكالات تقديم المعونة بدارفور بأن عدد المشردين نتيجة للعمليات العسكرية في بعض أقاليم هذه المنطقة بلغ، في بداية سنة 2015، 200000 فرد. ويظل تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور يواجه صعوبات جمة، لاسيما رفض عدد من المجموعات المسلحة الانضمام إلى هذه الوثيقة بالإضافة إلى انعدام التمويلات المناسبة لتنفيذ المشاريع المتفق بشأنها بموجب وثيقة الدوحة هذه. وفي تاريخ 11 نوفمبر 2014، وجهت الحكومة السودانية مراسلة إلى الأمم المتحدة تلمس فيها إعداد استراتيجية خروج لعملية المختلطة للاتحاد الأفريقية والأمم المتحدة في دارفور. وفي هذا السياق، نُظمت بعثة استراتيجية مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لاستعراض وتقييم العمل في دارفور بهدف تحديد مدى تنفيذ شروط المجالات الأساسية ذات الأولوية التي حددتها بعثة التقييم المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ديسمبر 2013، لاسيما الوساطة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة غير الموقعة، على أساس وثيقة الدوحة لإحلال السلم في دارفور، وحماية المدنيين، وتيسير تسليم المعونات الإنسانية، وسلامة وأمان الموظفين المكلفين بالعمل الإنساني، ودعم الوساطة في النزاعات بين المجموعات. ويوجد تقرير الاستعراض الاستراتيجي قيد الاستكمال، وسوف يعرض على مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فرو الفراغ منه.

105. ويرغب المؤتمر في التأكيد مجددا على دعم الاتحاد الأفريقي لمبادرة الحوار الوطني ودعوة كل الأطراف السودانية ذات المصلحة إلى العمل الجدي من أجل تنفيذه بنجاح، وخاصة بالترفع عن الاعتبارات الضيقة خدمة للمصالح العليا لبلدهم.

ويرغب المؤتمر في تجديد التأكيد على دعمها الكامل لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وتشيد بما يبذله أعضاؤه من جهود لا تتي وما يتحلون به من التزام، وتحث الأطراف السودانية ذات المصلحة على التعاون الكامل مع الفريق. وفي الختام، يرغب المؤتمر في توجيه الدعوة إلى المجموعة الدولية حتى تقدم الدعم اللازم، بما في ذلك تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للمساعدة على استقرار اقتصاد البلد.

ح جنوب السودان

106. يظل الوضع السياسية والأمني في جنوب السودان مبعث انشغال بالغ. ولقد سجل مراقبو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عدة خروقات لوقف إطلاق النار. كما يظل الوضع الإنساني غير مستقر إذ أن العنف خلف 1،4 مليون مشرد و 8،3 ملايين بحاجة للمعونة. كما أن 450000 فرد فروا إلى البلدان المجاورة.

107. استمرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)، بدعم من الأطراف الدولية ذات المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ومنذ قمة مالابو، تبذل جهود وساطة. وقد عقد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في هذه الهيئة قمتين في 25 أغسطس و7 نوفمبر 2014، يسرا خلالهما مفاوضات مباشرة بين الرئيس سالفاً كير مايارديت والدكتور ربيك ماشار، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة. ونظم القائمون على الوساطة، خلال الفترة من 22 سبتمبر إلى 6 أكتوبر 2014، جولة من المفاوضات ببحر دار، حضرها حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة، بالإضافة إلى أطراف ذوي مصلحة آخرين، من بينهم المجتمع المدني وقدامى المساجين السياسيين، وجولة أخرى

بأديس أبابا خلال الفترة من 17 إلى 24 ديسمبر 2014، بين الحكومة و الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة.

108. وينبغي التذكير بأنه بتاريخ 10 يونيو 2014 اتفقت الأطراف على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية بحلول 10 أغسطس 2014. لكن لم تتم مراعاة هذا الأجل المحدد، ذلك أن الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الانتقالية الخاصة بتقاسم السلطة. ولهذا السبب، مكنت القمة التي عقدها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (غاد) يوم 7 نوفمبر 1987 الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة من مهلة إضافية بخمسة عشر يوماً حتى يتمكنوا من استكمال مشاورتهما. كما قررت قمة (إيجاد) أن أي خرق لوقف الأعمال العدائية يقدم عليه الطرفان يفضي إلى اتخاذ أحد التدابير التالية: تجميد الأصول، وحظر السفر، وفرض حظر على الأسلحة. زد على ذلك أن القمة قررت أن تتخذ (إيجاد) التدابير الضرورية للتدخل مباشرة في جنوب السودان بهدف حماية حياة المدنيين واستعادة السلم والأمن. كما قررت القمة أنه يجوز (إيجاد)، إن اقتضى الأمر ذلك، أن تلجأ إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن للأمم المتحدة، والمجموعات الدولية الأوسع، لتوفير المساعدة الضرورية والكفيلة بتنفيذ هذه التدابير. لكن لم نسجل أي تقدم يذكر منذ تاريخ القمة.

109. واستمر الاتحاد الأفريقي في تقديم الدعم لعملية الوساطة عبر المفوضية، وواصل إجراء مشاورات وثيقة مع البلدان والمبعوثين الخاصين التابعين (إيجاد)، بالإضافة إلى الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، حول أفضل الطرق لدفع البحث عن حل دائم. وقرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه الرابع والسبعين بعد أربعين المنعقد بتاريخ 4 ديسمبر 2014، أن يعزز ويقدم دعمه لهيئة (إيجاد) وجهود وساطتها في جنوب السودان، بما في ذلك المشاورات مع القادة في

المنطقة بهدف الإسراع بإنشاء لجنة عليا مخصصة تابعة لرؤساء الدول والحكومات تتضمن ممثلاً واحداً عن كل من مناطق القارة الخمس. وفي الوقت الذي كان التقرير الراهن قيد الإعداد، كانت المشاورات جارية بخصوص تركيبة هذه اللجنة و اختصاصاتها. وعلاوة على ذلك فإن لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي التي تم إنشاؤها للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من الاعتداءات المقترفة خلال النزاع في جنوب السودان وتقديم توصيات بخصوص أفضل السبل والوسائل لضمان المساءلة والتصالح وضم الجراح في ما بين مختلف الجماعات السودانية، أنهت عملها. وسوف يعرض هذا التقرير على مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الوقت المناسب.

110. وفي ضوء ما تقدم، يود المؤتمر الإعراب عن تقديرها لما تبذله هيئة (إيجاد) من جهود متواصلة والتزام بالبحث عن حل دائم للصراع القائم في جنوب السودان، كما ترحب بإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي وتشجعها على اتخاذ كل الخطوات اللازمة بهدف تعزيز عمليات الوساطة التي تشرف عليها هيئة (إيجاد). ويود المؤتمر الإعراب عن دعمها للإجراءات التي اقترحتها قمة هيئة (إيجاد) المنعقدة بتاريخ 7 نوفمبر 2014 و 29 يناير 2015، وتلتزم من مجلس السلم والأمن الاضطلاع بالمتابعة الضرورية. كما يود المجلس تسجيل عميق انشغاله بالوضع الإنساني الخطير السائد على الميدان، ويؤكد مجدداً على ضرورة أن تلتزم كل الأطراف بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ويدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز عملياته الإنسانية.

ط) العلاقات بين السودان وجنوب السودان

111. استمر الاتحاد الأفريقي، خلال الفترة قيد الدرس، يتابع عن كثب ويدعم تنفيذ اتفاقية التعاون الموقعة في سبتمبر 2012 بين السودان وجنوب السودان. وفي

أغسطس 2014 واعتمادا على تقارير مفادها غياب التقدم وبخاصة في المسائل المتصلة بالأمن، نظم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بعثة إلى السودان وجنوب السودان بهدف تشجيع الطرفين على الحزم في جهودهما الرامية إلى معالجة القضايا المتصلة بعلاقاتهما. وفي إطار الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتنفيذ الاتفاقية الخاصة بالمسائل الحدودية المبرمة بتاريخ 27 سبتمبر 2012، استضاف هذا الفريق ، خلال الفترة من 17 إلى 20 نوفمبر 2014، ورشة بناء ثقة بين السودان ولجان الحدود لجنوب السودان. ونظم بعد ذلك اجتماع للجنة المشتركة للحدود بتاريخ 21 نوفمبر 2014 وافق على عقد اجتماع أول اجتماع للجنة المشتركة لتعليم الحدود في تاريخ 7 ديسمبر 2014 بالخرطوم. واجتمع وزيراً خارجية البلدين بالخرطوم في 31 ديسمبر 2014 وجددا التأكيد على التزامهما بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات الموقعة. وفي هذا السياق، أصدر أوامرهما لمختلف اللجان المؤسسة في هذا الإطار حتى تعقد اجتماعات لمعالجة التحديات المطروحة.

112. لم يحرز تنفيذ الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي المتخذة في 20 يونيو 2011 أي تقدم. ولم تجتمع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي التي يفترض أن تدير شؤون المنطقة بالنيابة عن الرئيسين منذ شهر مايو 2013 رغم العديد من المساعي التي بذلها ميسر الاتحاد الأفريقي لجمع الأطراف ذات الصلة. لكن الوضع على الميدان ظل مستقرا خلال الأشهر الأخيرة بفضل حضور قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقد جدد مجلس الأمن للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 2179 (2014) بتاريخ 15 أكتوبر 2015 مهام هذه القوة إلى 28 فبراير 2015.

113. واصل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ دعمه للمقاربة المشتركة من خلال اللجنة الثلاثية التي تأسست بموجب اتفاقية التعاون بهدف تعبئة المساعدات الدولية وتقديمها للبلدين. وفي هذا السياق، نظم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ عددا من المشاورات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة، وكان ذلك في شهر سبتمبر 2014 بمدينة واشنطن. وواصلت لجنة مراقبة النفط عملها. وفيما نحن بصدد تحرير هذا التقرير، تبرمج اللجنة لعقد اجتماعها الخامس.

114. يرغب المجلس في تشجيع البلدين على مضاعفة جهودهما على درب تنفيذ كامل لاتفاقية التعاون الموقعة في سبتمبر 2012. ويرغب المؤتمر أيضا في دعوتها إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للتصدي لقضية أبيي، وذلك بالتنفيذ الفعال للاتفاقية المؤقتة وتجديد الجهود الرامية إلى حل قضية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. ويدعو المجلس أيضا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم للمقاربة المشتركة. وفي الختام، يود المؤتمر أن تشيد بفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لجهوده الموصولة، وتشجعه على تقديم دعمه للسودان وجنوب السودان.

(ي) بوروندي

115. تعقد الدورة الحالية بعد مضي أقل من ستة (6) شهور على الانتخابات العامة التي عقدها بوروندي بعد انتهاء النزاع. كانت هذه الانتخابات مبرمجة لتمتد خلال المدة من 26 مايو إلى 24 أغسطس 2015، وهي تتضمن مجموع خمس (5) عمليات اقتراع، بما فيها الجولتان الأولى والثانية لانتخاب الرئيس المبرمجتان

لتاريخ 26 يونيو و27 يوليو 2015 على التوالي. وسعياً إلى تنظيم هذه الانتخابات على نحو مناسب، تم اعتماد خارطة طريق ومدونة انتخابية رضائية. وتقدر الحكومة مجمل كلفة مختلف الانتخابات المبرمجة بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي. وينوي الاتحاد الأفريقي توفير الدعم التقني لتنظيم هذه الانتخابات، بالإضافة إلى نشر مراقبين على المدى الطويل والقصير لرصد هذه العملية. وفي هذا السياق، تحولت بعثة تقييم سابق للانتخابات إلى بوروندي خلال الفترة من 8 إلى 21 ديسمبر 2014 لتقييم البيئة السياسية في البلد بالإضافة إلى طرق الدعم الضروري.

116. يود المؤتمر أن يعرب عن ارتياحه للخطوات المتخذة لضمان حسن سير هذه الانتخابات ويدعو سائر الأطراف البوروندية ذات المصلحة بالألاً تألوا جهدا في تحقيق ذلك. وفي هذا السياق، يستنكر المؤتمر الهجوم الذي قام به عناصر مسلحون يوم 30 ديسمبر 2014، ويشدد على واجب كل الأطراف البوروندية ذات الصلة أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار بما يعزز التقدم المتميز الذي أحرزه بلدها منذ توقيع اتفاقية أروشا للسلم والمصالحة سنة 2000.

ك) جمهورية الكونغو الديمقراطية

117. استمرت الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية الإطارية للسلم والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة خلال الفترة قيد الدرس. وفي هذا الإطار، طلب الاجتماع الوزاري المشترك للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المنعقد في لواندا (أنغولا) يوم 2 يوليو 2014، أن العرض الذي تقدمت به القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقاضي بنزع سلاحها

طوعيا ينفذ خلال فترة ستة شهور اعتبارا من تاريخ 2 يوليو 2014. وفيما بعد وافقت مختلف الهيئات التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالإضافة إلى اجتماع آلية الرصد الإقليمية للاتفاقية الإطارية بنيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، في سبتمبر 2014. وانطلاقا من التقييم الذي تم إجراؤه إلى الآن، يبدو أن عملية نزع السلاح الخاصة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحرز تقدما يعتدّ به. ومن أصل 1300 عنصر لم تقبل إلا 337 ميليشيا تسليم السلاح على نحو طوعي.

118. وفي هذا السياق، عقد أول اجتماع للجهات الضامنة للاتفاقية الإطارية بأديس أبابا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، شارك في هذا الاجتماع أنغولا، الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وزمبابوي و جنوب أفريقيا، بصفتيهما الرئيس الحالي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة المعنية بالتعاون السياسي والدفاعي والأمني التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى الأمانتين التنفيذيتين للمؤتمر والجماعة المذكورين. ولاحظت الجهات الضامنة المذكورة تقلب الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعند التذكير بقرب حلول أجل 2 يناير 2015 لنزع السلاح الطوعي من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أعربت الجهات الضامنة عن بالغ انشغالها بخصوص تأخر هذه العملية. وشددت على الطابع الإلزامي وغير القابل للتفاوض لأجل 2 يناير 2015، مذكرة بأن القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن للأمم المتحدة ومقررات بلدان المنطقة تقضي بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مطالبتان باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إذا لم تمتثل للأجل المحدد. أعرب فريق المبعوثين

الخاصين التابعين للاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، وبلجيكا، في بلاغ أصدره يوم 2 يناير 2015، عن انشغاله بخصوص رفض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نزع أسلحتها ودعا إلى القيام بعمل عسكري لتحديد هذه المجموعة. وجددت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المشاركة بعساكرها في لواء التدخل التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التأكيد على التزامها بالتنفيذ الفعلي للقرارات المتفق بشأنها الرامية إلى تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتُجرى حالياً مشاورات بخصوص عقد قمة تجمع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في الوقت المناسب في هذا الشأن.

119. ونشهد، في الأثناء، بروز أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة في عدة مناطق بكيفو الشمالية، بما في ذلك مذابح ذهب ضحيتها الكثير من المدنيين. وتستمر العمليات العسكرية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الموجهة ضد هذه المجموعة. واقتصر تقدمها على المنطقة آبيي الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الاتحاد الأفريقي رصد تنفيذ إعلانات نيروبي الصادرة في ديسمبر 2013 بخصوص حوار كامبالا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 آذار/مارس. أخذ الاجتماع المذكور أعلاه للجهات الضامنة علماً بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن الإعلانات المذكورة وشجعها على دفع عجلة هذا المسار، بما في ذلك مسألة إصدار عفو وعودة أعضاء ما كان يسمى حركة 23 آذار/مارس المقيمين في رواندا وأوغندا. وفي الختام، ينبغي الإشارة إلى أنه في إطار الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الاتفاقية الإطارية، قام مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في

سبتمبر 2014، بزيارة إلى كيغالي ولواندا وكينشاسا. ويواصل المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى منطقة البحيرات الكبرى أيضا جهوده بالتعاون مع أطراف دولية فاعلة أخرى.

120. - يرغب المؤتمر في التأكيد مجددا على الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي لتنفيذ مسار الاتفاقية الإطارية ويدعو الأطراف المتدخلة وذات الصلة إلى مضاعفة جهودها في هذا الصدد. ويشدد المؤتمر، في هذا الإطار، على الأهمية البالغة للشروع فورا في تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من المجموعات المسلحة الأخرى الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، طبقا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي نفس المسار، يحث المؤتمر كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة على دفع عجلة تنفيذ إعلانات نيروبي. وفي الختام، يذكر المؤتمر بضرورة بذل المزيد من الجهود الدعوية بهدف ترجمة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للاتفاقية الإطارية إلى واقع ملموس.

ل) جمهورية أفريقيا الوسطى

121. من التطورات الرئيسية المسجلة في جمهورية أفريقيا الوسطى نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي تم بمدينة بانغي يوم 15 سبتمبر 2014 الأمر الذي مثل استكمالاً لمرحلة الاستقرار الأولية للوضع الميداني. وشارك كل من رئيسة المفوضية ومفوض السلام والأمن في المراسم. واستغلت الفرصة للإشادة بالعمل المتميز الذي أنجزته بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى رغم محدودية الوسائل

والوضع الصعب للغاية. وخلال الاجتماع الذي عقده مجلس السلم والأمن يوم 17 سبتمبر 2014، وبعد الترحيب بالانتقال السلس، طلب إلى المفوضية اتخاذ التدابير الضرورية لضمان استمرار الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي للعملية الانتقالية ومسار الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا. ويجري حاليا اتخاذ الخطوات الضرورية لجعل هذه البعثة تنهض بعملياتها بالكامل.

122. - وفي مستوى آخر، استمر الاتحاد الأفريقي ينهض بمسؤولياته بصفة رئيسا مشاركا لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية وسط أفريقيا، الذي عقد اجتماعين خلال الفترة قيد البحث وهما: الأول بأديس أبابا ي 7 يوليو 2014 والثاني ببانغي في 11 نوفمبر 2014. و وافق فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية وسط أفريقيا، خلال اجتماعه الخامس بأديس أبابا، وبخاصة في بانغي، على تنظيم وساطة دولية، تحت رعاية الرئيس ساسو نغوسو، رئيس جمهورية كونغو، وتتضمن ممثلين عن الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة. وافق الفريق أيضا على اتخاذ تدابير أخرى ترمي إلى إعادة تنشيط المسار السياسي.

123. وفي هذا السياق، وبرعاية من الوساطة الدولية، عقد منتدى المصالحة الوطنية كونغو ببرا زافيل خلال الفترة من 21 إلى 23 يوليو 2014. وأفضى هذا المؤتمر إلى التوقيع على اتفاق وقف أعمال القتال وتوافق في الآراء حول طريقة مواصلة العمل بخصوص الخطوات المستقبلية على درب مسار المصالحة. وبناءً على ذلك، نظمت حملة توعية بخصوص اتفاق وقف أعمال القتال. وفي الوقت الذي يستكمل فيه إعداد هذا التقرير، تشهد 16 محافظة يضمها البلد مشاورات

شعبية ، وهي عملية سوف تفضي إلى تنظيم منتدى المصالحة الوطنية والحوار السياسي في شهر فبراير 2015 بمدينة بانغي. وينبغي ملاحظة أن منتدى برازافيل أفضى إلى تشكيل حكومة يوم 22 أغسطس 2014، وقد جرى إعادة تنظيمها من الجانب التقني بتاريخ 16 يناير 2015. ومن الأولويات التي حددتها هذه الحكومة إعادة نشر الأمن للتمكين من حسن سير المسار السياسي والانتخابات التي سوف تأتي تكميلاً للفترة الانتقالية. وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، لاحظ فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية وسط أفريقيا، خلال اجتماعه الرابع ببانغي، أن أجل فبراير 2015 المحدد لإجراء الانتخابات لم يعد ممكناً من حيث الجانب التقني. وطبقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الفترة الانتقالية، التمس الفريق من الوسيط الدولي التمديد في الفترة الانتقالية بمدة 6 شهور اعتباراً من تاريخ 15 فبراير 2015. وفي تاريخ 6 يناير 2015 وانطلاقاً من هذه التوصية، مدد الوسيط الدولي في المرحلة الانتقالية إلى 15 أغسطس 2015. ومما يبعث على التشجيع أن نسجل، في هذا السياق، أن الجهات ذات المصلحة في أفريقيا الوسطى توصلت إلى توافق في الآراء حول الجوانب المتعلقة من المسار الانتخابي. وحصل الاتفاق حالياً على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الوقت نفسه مع العلم أنه سيكون هناك نظام تسجيل إلكتروني يضم صور الناخبين.

124. يظل الوضع الأمني هشاً رغم ما سُجل من تحسن في الميدان. وتظل المجموعات المسلحة، لاسيما المجموعات المناهضة لبالاكا والمجموعات التي كانت تنتمي إلى سيليك، تنشط في عدة أجزاء من البلد وفي بعض المناطق من بانغي. وسجلت بعثة الأمم المتحدة المخصصة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بعدد 7609 عسكريين و1127 شرطياً من أصل 11800 في المجموع. كما أن الوضع الإنساني يظل

يبعث على الرعب. وعلاوة عن ذلك، يظل الوضع الاقتصادي والمالي صعبا كما يتبين ذلك من الميزانية المخصصة للسنة المالية 2015 التي اعتمدها المجلس الوطني لمرحلة الانتقالية، بعجز يتعدى بعض الشيء 79 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

125. يود المؤتمر الإعراب عن عميق تقديره لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولبلدان المساهمة برجال عسكر وشرطة للعمل الممتاز الذي تحقق في الميدان، وكذا بالنسبة إلى الدول الأعضاء والشركاء الدوليين الذين وفروا الدعم اللوجستي والفني والمالي للبعثة. ويود المؤتمر أيضا حث الأطراف الفاعلة من أفريقيا الوسطى على الالتزام وإقرار العزم على استكمال المرحلة الانتقالية خلال الأجل الجديد المتفق عليه، ويندد بكل قوة بأعمال العنف التي اقترفت بها المجموعات المسلحة. ويود المؤتمر الإعراب مجددا عن تقديره للوساطة الدولية، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الدوليين ذوي الصلة بالتزامهم الدائم. علاوة على ذلك، يود المؤتمر توجيه دعوة من أجل حشد دعم إنساني ومالي واقتصادي متزايد لجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الخصوص، يحث المؤتمر سلطات أفريقيا الوسطى على مزيد النهوض بالحكم الرشيد وإتمام كل الإصلاحات المطلوبة بنجاح.

(م) جيش الرب للمقاومة

126. استمرت الجهود الرامية إلى تحييد جيش الرب للمقاومة خلال الفترة قيد الدرس. ثم إن العمليات التي اضطلعت بها فرقة العمل الإقليمية التابعة لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة بقيادة الأمم المتحدة والتي تجمع جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وأوغندا

أضعفت جيش الرب للمقاومة على نحو مهم، بما دفع هذه المجموعة إلى نقل البعض من أنشطتها إلى المنطقة الشمال شرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد شهد الوضع تطورا مهما للغاية إذ أن دومينيك أونغوين، وهو أحد قياديي جيش الرب للمقاومة وجهت إليه المحكمة الدولية في يوليو 2005 تهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بطلب من الحكومة الأوغندية، استسلم لمجموعة سيليكيا بالشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى في شهر ديسمبر 2014. وفي 5 يونيو 2015، قامت مجموعة سيليكيا بنقله إلى القوات الأمريكية الخاصة التي تدعم فرقة العمل الإقليمية. وفي المقابل، وبطلب من الاتحاد الأفريقي، قامت القوات الأمريكية الخاصة بتسليمه لفرقة العمل الإقليمية للاحتفاظ به بأبوو وذلك في 14 يناير 2015. وبعد مشاورات مع أوغندا وبطلب منها، سُلّم دومينيك أونغوين لسلطات أفريقيا الوسطى التي سلمته، بدورها، للمحكمة الجنائية الدولية. ونتيجة للضغط المتزايد الذي تمارسه فرقة العمل الإقليمية، يزيد جيش الرب للمقاومة في إعادة تموقعه خارج جمهورية أفريقيا الوسطى باتجاه المناطق الشمال شرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث سجلت زيادة في عدد الهجمات والنهب والاختطاف.

127. وبهدف تعزيز ودفع تقدم مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، تخطط المفوضية حاليا للقيام بعدد من الأعمال الملموسة خلال الأشهر القادمة. ويتضمن ذلك استعراض النتائج التي أحرزت إلى الآن في مجال تنفيذ مهمة مبادرة العون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، والاستمرار في حشد الدعم السياسي والمالي واللوجستيكي لوحدات فرقة العمل الإقليمية، وتكثيف الجهود المبذولة الرامية إلى إعادة تأهيل المناطق والجماعات المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

128. في 10 يوليو 2014، عينت رئيسة المفوضية الفريق دجاكسون كيبرونو تووي من كينيا بصفة مبعوث خاص جديد مكلف بقضية جيش الرب للمقاومة. وقد حل محل السفير فرانسيسكو ماديرا الذي تحمل هذه المسؤولية بصفة مؤقتة بالتوازي مع وظيفته بصفة ممثل خاص مكلف بالتعاون على مكافحة الإرهاب ومدير المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المعنية بالإرهاب. ونظم المبعوث الخاص الجديد بعثة مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا للتشاور مع البلدان المشاركة في مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، بالإضافة إلى الشركاء الرئيسيين في هذا المجال. وفي 10 ديسمبر 2014، أطلع مجلس الأمن للأمم المتحدة على الوضع وشارك في اجتماع نظمه الفريق العامل الدولي المعني بجيش الرب للمقاومة بنيويورك.

129. قد يود المؤتمر أن يرحب بالتقدم المحرز، والدعوة إلى تجديد الجهود الرامية إلى بناء القدرة التشغيلية لفريق العمل الإقليمي لتمكينه من القضاء على جيش الرب للمقاومة. كما قد يرغب المؤتمر في تأكيد الحاجة لتعبئة موارد كافية لإعادة تأهيل المناطق والمجتمعات المحلية المتضررة.

ن- بوكو حرام

130. شنت مجموعة بوكو حرام الإرهابية، خلال الفترة قيد الاستعراض هجمات عديدة، مستهدفة المدنيين والشرطة والكنائس والمساجد والمرافق العامة، بما في ذلك المدارس. واقتحمت بوكو حرام، في أوائل يناير 2015، قاعدة عسكرية كانت مقر فريق العمل المتعدد الجنسيات المشترك الذي يقع في باجا، ولاية بورنو. ثم أُجِّلَت المجموعة آلاف السكان المحليين من المنطقة، وأحرقت المنازل والمحلات التجارية

ودمرتها وارتكبت القتل الجماعي. ومن الجدير بالذكر أيضاً الانفجارات الانتحارية في مايدوجوري، ولاية بورنو، وبوتسكوم، ولاية يوبي، في يومي 10 و 11 يناير 2015، والتي قيل إنها شملت الأطفال الذين أجبرتهم بوك وحرام على أن يعملوا كانتحاريين. وبشكل ملحوظ، هاجمت جماعة بوكو حرام الإرهابية منذ عام 2013 بشكل متكرر المدن والقرى ومراكز الشرطة والمدارس، كما قامت باختطاف المدنيين والسياح الأجانب والبعثات التبشيرية في المناطق الحدودية للكاميرون. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك أعداد متزايدة من الهجمات في منطقة حوض بحيرة تشاد عبر حدود نيجيريا مع تشاد والكاميرون وفي المحافظات الشمالية للكاميرون.

131. أدت الهجمات والانتهاكات الأخرى التي ارتكبتها حركة إلى حالات نزوح داخلي جماعي. وتسببت أيضا في تدفقات معتبرة للسكان من ولايات بومو ويوبي وأداماوا في نيجيريا إلى النيجر وتشاد والكاميرون. وقد ساهم هذا الوضع بشكل كبير في شح الموارد في البلدان المضيفة، وزيادة الانشغالات من إمكانية زيادة إشعال فتيل الصراعات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وحسب الوكالة الوطنية النيجيرية لإدارة حالات الطوارئ، يعاني حوالي 868,235 شخصا من الهجمات الإرهابية الحالية في شمال شرق البلد. تدير الوكالة حاليا 20 مخيما للنازحين داخليا. وتحول للحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر دون إيصال المساعدات للأشخاص المحتاجين. وترى المنظمة الدولية للهجرة أنّ عدد اللاجئين والنازحين قد تجاوز مليون شخص.

132. خلال اجتماع مجلس السلم والأمن حول الإرهاب والتطرف العنيف، الذي عُقد في نيروبي، كينيا في 2 سبتمبر 2014، تمت مناقشة مسألة باستفاضة. وبوجه أكثر تحديداً، حث مجلس السلم والأمن بلدان الإقليم على اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تفعيل الآلية المنفق عليها لمعالجة الخطر الذي تشكله على نحو أكثر

فعالية. وبالتالي، تم اتخاذ عدد من المبادرات من قبل بلدان الإقليم، متابعة لاستنتاجات قمة باريس في 17 مايو 2014، التي جمعت رؤساء دول وحكومات كل من بنين، تشاد، الكاميرون، فرنسا، النيجر، نيجيريا، رئيس وزراء المملكة المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك الاجتماعات الوزارية التي عُقدت في لندن وواشنطن في 12 يونيو و5 أغسطس 2014، على التوالي. وعقدت بلدان الإقليم في 3 سبتمبر 2014 اجتماعها الوزاري الثالث في أبوجا. ورحب الاجتماع بالتقدم المحرز في تفعيل الوحدة الإقليمية لدمج الاستخبارات، وجهود الحكومة النيجيرية في إنشاء الوحدة الإقليمية لدمج الاستخبارات، وجهود الحكومة النيجيرية في إنشاء صندوق من أجل تخفيف معاناة ضحايا تمرد والتدابير التي اتخذت لتعزيز فريق العمل المتعدد الجنسيات المشترك. وأكد الاجتماع أيضاً الحاجة إلى العمل بشكل فعال على معالجة مصادر تمويل وإمدادها بالأسلحة .

133. عقد رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين، في 7 أكتوبر 2014، قمة استثنائية في نيامي لتقييم الوضع الأمني والاستراتيجية المشتركة في محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية. وأعربت القمة عن عزمها على بناء القدرات التشغيلية والاستخباراتية للإقليم، وكذلك تنسيق فريق العمل المتعدد الجنسيات المشترك . وقررت استكمال نشر الوحدات التي تعهدت بها البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين، بحلول 1 نوفمبر 2014، وإنشاء مقر فريق العمل المتعدد الجنسيات المشترك ، بحلول 20 نوفمبر 2014. ووفقاً لتوجيهات القمة، عُقد الاجتماع الوزاري الرابع للبلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين في أبوجا، في 13 أكتوبر 2014. وقد التزم الاجتماع بتنفيذ مقرر القمة بشأن إنشاء مقر فريق العمل المتعدد الجنسيات المشترك ونشر بلدان الإقليم الوحدات التي تم التعهد بها في إطار حدودها الوطنية. واتفق على مشروع قرار يتم تقديمه إلى الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة، يأذن

بتفعيل فريق العمل المتعدد الجنسيات المشترك ، ويدعو إلى تقديم الدعم الدولي اللازم ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء صندوق ائتماني للقوة.

134. اجتمع مجلس السلم والأمن يوم 25 نوفمبر 2014 لاستعراض الجهود الإقليمية الرامية إلى محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية . وجدد المجلس، في البيان المعتمد بهذه المناسبة، التأكيد على تنديده القوي بالهجمات الإرهابية المقيتة التي اقترفتها جماعة ، بالإضافة إلى تضامنه مع نيجيريا والبلدان الأخرى في المنطقة. وشدد على أن الأنشطة الإرهابية التي تنهض بها تمثل تهديدا خطرا ليس بالنسبة إلى نيجيريا فحسب بل للمنطقة والقارة برمتها أيضا، ودعا، في هذا السياق، إلى بذل جهود أفريقية جماعية. وأعرّب المجلس عن كامل دعمه لإقامة ونشر فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات باعتباره إطارا ملائما للقضاء الفعال على جماعة بوكو حرام الإرهابية. وطلب إلى المفوضية أن تباشر مشاورات عاجلة مع الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين وتستغل الخبرة الضرورية كي تحدد الخطوات العملية وتتفق عليها بما ييسر الإسراع بتوفير الدعم الدولي المطلوب، كما طلب ذلك الاجتماع الوزاري المنعقد بتاريخ 13 أكتوبر 2014، تحديدا: (1) اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا يرخص للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين بنشر فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات لفترة أولية مدتها 12 شهرا، (2) قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء صندوق استئماني لتمويل عمليات فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات ، (3) حشد الدعم الدولي المالي واللوجستي الضروري.

135. عقدت بلدان المنطقة اجتماعها الوزاري الخامس بنيامي، النيجر في 20 يناير 2015. وحضر الاتحاد الأفريقي بمعية عدد من الشركاء الدوليين هذا الاجتماع. ولاحظ المشاركون التدهور المستمر للوضع والسيطرة على مناطق واسعة بالشمال الشرقي لنيجيريا، مما أدى إلى زيادة مهمة في القدرات العملياتية لـ و التشريد القسري والجماعي للسكان، وأزمة إنسانية حادة، وضغط قوي على الموارد الطبيعية في البلدان التي يقيم فيها اللاجئون وتساعد اللصوصية. ووافق الاجتماع على بعض التدابير الأمنية العملية، منها على وجه الخصوص إقامة مقر فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات بإنجمينا، وإنشاء شبكة اتصالات مؤمنة تستخدمها القوات الأمنية العاملة في حوض بحيرة تشاد وحوله، واستكمال الإجراءات الخاصة بوحدة التنسيق والربط المنتظر إنشاؤها في إنجمينا، في أقرب فرصة ممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الاجتماع إلى رئيسة المفوضية عرض تقرير حول الجهود الإقليمية والدولية المبذولة بهدف محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية بما يخول لمجلس السلم والأمن الترخيصَ بنشر فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات، وتنظيم اجتماع للخبراء في بداية شهر فبراير بالتعاون مع أصحاب المصلحة، يكون هدفه استكمال مفهوم العمليات الخاصة بفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات. وتنتج النية أيضا إلى تنظيم مؤتمر للجهات المانحة بهدف حشد الموارد لفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات. وفي الوقت الذي كان فيه التقرير الراهن قيد الإعداد، كانت المفوضية منهمة في اتخاذ الخطوات الضرورية لمتابعة المطالب التي تقدم بها الاجتماع الوزاري بنيامي.

136. وفي هذه الأثناء، تعهدت الحكومة التشادية، في 14 يناير 2015، بتوفير دعم نشيط لمحاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية. ثم أصدرت الجمعية الوطنية التشادية ترخيصا للقوات العسكرية والأمنية من أجل مساعدة العساكر الكاميرونيين والنيجيريين في محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية. ومنذ ذلك الحين، نُشرت القوات

العسكرية التشادية بشمال الكاميرون. وقد رحبت رئيسة المفوضية، في بلاغ نشر بتاريخ 20 يناير 2015، بقرار تشاد. وسجلت مع التقدير الاستنتاجات التي انتهى إليها اجتماع نيامي وتعهدت بتقديم دعم متواصل من الاتحاد الأفريقي للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة.

137. وقد أعلن مجلس السلم والأمن أيضا عن موقفة من الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها جماعة . وقد يذكر المؤتمر أن لجنة فرض العقوبات على تنظيم القاعدة، التابعة لمجلس الأمن للأمم المتحدة قد وافقت في 22 مايو 2014، على إضافة إلى قائمة الأفراد والكيانات الخاضعة للعقوبات المالية المستهدفة . وفي 19 يناير 2014، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة بيانا رئاسيا يدين فيه بأشد العبارات التصعيد الأخير للهجمات التي شنتها جماعة . ويطالب جماعة بإيقاف جميع الأعمال العدائية وجميع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي ونزع أسلحتها وتسريحها فورا، وأعرب عن قلقه إزاء حجم الأزمة الإنسانية المتفاقمة الناجمة عن أنشطة جماعة . أحاط مجلس الأمن علما بقرار الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين ، القاضي بتفعيل فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات وحث بلدان الإقليم على إجراء مزيد من التخطيط نحو التفعيل المستدام و النشاط والفعال لفريق العمل. ورحب بالمساعدة التي تقدم إلى دول الإقليم وشجع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة دعمهم.

138. وفي الختام، قد يود المؤتمر تجديد إدانته القوية لأنشطة جماعة الإرهابية، وكذلك تضامنه مع البلدان المتضررة في الإقليم. وقد يود المؤتمر أن يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة شاد وبنين، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتفعيل فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات، فضلا عن الخطوات التي تنتظر المفوضية في اتخاذها لدعم بلدان الإقليم. وقد يود المؤتمر أن يدعو مجلس

الأمن للأمم المتحدة إلى اعتماد قرارا، في الوقت المناسب، يجيز نشر فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات ويطلب من الأمين العام إنشاء صندوق استئماني. وقد يرغب المؤتمر أيضا مناشدة المجتمع الدولي على نطاق أوسع تقديم كل الدعم اللازم للبلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين من أجل تنفيذ المقررات الصادرة. وأخيرا، قد يود المؤتمر أن يؤكد أن جماعة بكو حرام لا تشكل تهديدا لنيجيريا والإقليم فقط بل تعد أيضا تهديدا للقارة برمتها، وعلى هذا النحو، فإن الوضع يستدعي تجديد الجهود الأفريقية الجماعية. وقد يود المؤتمر مناشدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تقم بعد بذلك، تقديم الدعم الكامل لجهود البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين وذلك تمشيا مع مبادئ التضامن الأفريقي وعدم قابلية السلام والأمن للتجزئة في القارة، كما هو منصوص عليه في وثائق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن.

س - كوت ديفوار

139. تواصل كوت ديفوار جهودها لبناء السلام والمصالحة الوطنية، فضلا عن ضمان الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، نفذت لجنة الحوار من أجل الحقيقة والمصالحة، التي انتهت مدة ولايتها، عملا مضنيا وتوثيقيا وتذكاريًا. وبالمثل، تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والمعارضة فيما يتعلق بتشكيل المكتب المركزي للجنة الانتخابات المستقلة، في ضوء إجراء الانتخابات المقررة في أكتوبر عام 2015. وإن عملية إعادة تنظيم الدفاع وقوات الأمن جارية على الرغم من الصعوبات التي واجهتها. وقد تم تسريع عملية العودة الطوعية للمنفيين والملاجئين. وفي قطاع الصحة، اتخذت السلطات تدابير مبكرة لمنع انتشار فيروس إيبولا. وأثناء جولتي في الإقليم الفرعي في نهاية أكتوبر عام 2014، رحبت بالجهود التي بذلتها

السلطات الإفوارية في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فقد تحسن مؤشر الأمن إلى حد كبير، مما مكن من العودة النهائية للبنك الأفريقي للتنمية إلى مقره القانوني، وذلك بعد 11 عاما من اقامته في تونس. ويسمح هذا السياق الإيجابي عموما للاقتصاد الإفوارى تسجيل معدل نمو مرتفع. وقد يرحب المؤتمر باستمرار التطور الإيجابي للوضع في كوت ديفوار ويشجع السلطات والجهات الفاعلة الأخرى في كوت ديفوار على المثابرة في جهودها .

ع- ليبيريا و غينيا و سيراليون

140. تحرز ليبيريا تقدما مطردا في جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع قبل تفشي فيروس مرض الإيبولا. وقد أثر تفشي الإيبولا الحالي على جميع قطاعات عمليات الاقتصاد والحكم الليبيرية في البلاد. كما تأثرت غينيا وسيراليون، اللتان أحرزتا تقدما كبيرا نحو الانتعاش والنمو، بفيروس مرض الإيبولا. وقد نشرت الاتحاد الأفريقي عددا من العاملين في المجال الطبي وغيرهم كجزء من مهمة تهدف إلى احتواء فيروس مرض الإيبولا. خلال الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر 2014، قامت رئيسة المفوضية بمهمة إلى ليبيريا وسيراليون وغينيا، كان الغرض منها هو الأعراب عن تضامن الاتحاد الأفريقي مع البلدان المتضررة، وتقييم الجهود المبذولة على أرض الواقع، والمساهمة في تعزيز التعبئة الأفريقية والدولية. واغتتمت فرصة وجودها في الإقليم بالتشاور مع رئيسي غانا وكوت ديفوار حول الوضع. كما تم تقديم تقرير مستقل في هذا الشأن إلى أجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي. وقد يود المؤتمر أن يؤكد تضامن الاتحاد الأفريقي مع البلدان المتضررة، ويدعو إلى تعزيز التعبئة الأفريقية والدولية لاحتواء أزمة إيبولا وتأكيد الحاجة إلى مواصلة الجهود في بناء السلام وإعادة الإعمار بعد مرحلة النزاع في البلدان الثلاثة.

(ف) غينيا بيساو

141. في غينيا-بيساو، تم إحراز تقدم كبير خلال الفترة قيد النظر. في أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في أبريل ومايو عام 2014، وفاز بها الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، تم تشكيل حكومة شاملة تضم ممثلي الأحزاب مع مقاعد برلمانية وتم تشكيل المجتمع المدني في 4 يوليو 2014. قامت الحكومة من أجل مواجهة الوضع الاجتماعي والاقتصادي، باعتماد تدابير تركز على حالات الطوارئ بما في ذلك خطة عمل لمنع تفشي وباء إيبولا، وإجراء عمليات مراجعة للالتزامات التعاقدية للدولة ووضع استراتيجية طويلة الأجل لوضع الأساس للتنمية المستدامة. كل الآمال معقودة على المائدة المستديرة المقرر عقدها في مارس عام 2015 لضمان تمويله.

142. إن الأولوية الأخرى للحكومة هي إصلاح قطاع الدفاع والأمن. تجدر الإشارة إلى أن بعض الثكنات تم تأهيلها بدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتجرى المشاورات الآن من أجل تحديد شروط التقاعد والتسريح للجيش وأفراد القوات شبه العسكرية. وتبلغ تكلفة هذه العملية 83 مليون دولار خلال فترة 5 سنوات. والتزمت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتمويل العملية بما يبلغ 1ر46 مليون دولار. وستقوم حكومة غينيا بيساو بتغطية المبلغ المتبقي جزئياً، حيث تعهدت بتمويل 10% من المبلغ الكامل للعملية، وقد ينضم أيضاً شركاء دوليون آخرون للعملية. وعلاوة على ذلك، قررت الدورة العادية السادسة والأربعون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الإيكواس المنعقدة في 15 ديسمبر 2014 في أبوجا، تمديد ولاية بعثة الإيكواس في غينيا بيساو.

143. في إطار الدعم المقدم للسلطات الجديدة، اوفدت المؤسسات المالية الدولية عدة بعثات إلى غينيا بيساو لتقييم الوضع وتحديد مجالات العمل المستقبلية. وفي

الوقت نفسه، توجهت بعثة تقييم ثالثة مشتركة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية و المنظمة الدولية للفرنكوفونية والاتحاد الأوروبي وبعثة تقييم الأمم المتحدة وذلك بالتنسيق من الاتحاد الأفريقي إلى غينيا بيساو من 15 إلى 19 سبتمبر. وتم بحث تقريرها من قبل رؤساء المنظمات المعنية في نيويورك في 26 أبريل 2014، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

144. قد يرحب المؤتمر بالتطورات المشجعة في الوضع في غينيا بيساو ويؤكد دعمه للجهود التي تبذلها الحكومة. وبالمثل، قد يناشد المؤتمر الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تعبئة الدعم اللازم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان، أن يؤكد ولاسيما، على تمويل إصلاح قطاع الأمن والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد.
ص) بوركينا فاسو

145. شهدت الأشهر الماضية سلسلة من مظاهرات متواصلة قادها المجتمع المدني والمعارضة السياسية لمنع التعديل المقترح للمادة 37 من الدستور، التي تنص على تحديد اثنين من عدد شروط ان الرئيس يمكن أن يعمل. شهدت هذه الأحداث تدهورا في 30 و 31 أكتوبر 2014، عندما كانت المجلس الوطني تستعد لبحث النسخة المقترحة من الدستور، أجبروا الرئيس بليز كومباواري على تقديم استقالته من منصب. من ثم قرر الجيش من خلال اسحاق زيدا تولى سلطة الدولة بعد تعليق الدستور وحل المجلس الوطني.

146. وفي بيان صدر في 1 نوفمبر عام 2014، دعت رئيسة المفوضية من أجل مرحلة انتقالية توافقية قائمة يقوده المدنيون في بوركينا فاسو. وعينت أيضا مبعوثا خاصا ممثلا في شخص السيد إديم كوجو، وهو عضو في هيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي. وفي 3 نوفمبر، أكد مجددا مجلس السلم والأمن على الحاجة الملحة

الانتقال من أجل مرحلة انتقالية يقودها المدنيون وطلب من العسكريين تسليم السلطة للمدنيين في غضون أسبوعين أو يواجهوا عقوبات. واتخذت مبادرات أخرى أيضا من جانب كل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، ولا سيما من خلال مجموعة الاتصال، بقيادة الرئيس ماكي سال من السنغال، من قبل رئيس الاتحاد الرئيس محمد ولد عبد العزيز، الذي سافر إلى واجادوجو. بالإضافة إلى ذلك، ارسل الاتحاد الأفريقي، الإيكواس والأمم المتحدة، بعثتين ميدانيتين مشتركتين إلى هناك في أوائل شهر نوفمبر.

147. وفي هذا الإطار تمت استعادة الدستور. وأعقب هذا الاختراق اعتماد الجهات الفاعلة البوركينية ميثاقا للمرحلة الانتقالية وتعيين مدني، ميشيل كافاندو، رئيسا للحكومة الانتقالية، لمدة تدوم 12 شهرا، وبعد ذلك يتم تنظيم الانتخابات. وقرر مجلس السلم والأمن في اجتماعه الذي عقد في 18 نوفمبر عام 2014، مشيرا إلى التطور الإيجابي للحالة، عدم اتخاذ التدابير التي كانت مقررة في بيانه الصادر في 3 نوفمبر عام 2014، بما في ذلك، تعليق مشاركة بوركينا فاسو في أنشطة الاتحاد الأفريقي. وتم لاحقا، تعيين العقيد إيساك زيدا رئيسا للوزراء وتم تشكيل حكومة جديدة. أعلنت الحكومة عن عزمها على تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في 20 سبتمبر عام 2015، وإجراء الانتخابات المحلية في 8 نوفمبر عام 2015. وقدمت الحكومة أيضا مؤشرات أولية حول ميزانية الاقتراعات المختلفة.

148. ووفقا لبيان مجلس السلم والأمن الصادر في 18 نوفمبر 2014، أنشاء الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة مجموعة متابعة ودعم دولية للمرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو. عقدت المجموعة التي تضم الدول المجاورة لبوركينا فاسو وبلدان أفريقية أخرى، وكذلك الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، اجتماعها الافتتاحي في واجادوجو في 13 يناير عام 2015.

وفي تلك المناسبة، أكد المشاركون من جديد التزام منظماتهم وبلدانهم بتقديم كل الدعم اللازم لاستكمال المرحلة الانتقالية بنجاح في غضون الزمن المحدد. واتفقوا أيضا على طرق عمل مجموعة المتابعة والدعم الدولية للمرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو والتي ستجتمع كل شهرين على الأقل.

149. وفي ضوء ما تقدم، قد يؤكد المؤتمر مجددا تضامن الاتحاد الأفريقي مع شعب بوركينا فاسو والتزامه بدعم السلطات المرحلة الانتقالية في جهودها الرامية إلى تنفيذ هذه المرحلة بنجاح، مع تنظيم انتخابات حرة و نزيهة وذات مصداقية. وقد يناشد المؤتمر أيضا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي تقديم كل الدعم اللازم لتحقيق هذه الغاية والمساهمة في تخفيف الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بوركينا فاسو. وقد يؤكد المؤتمر من جديد على ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لمشاركة جميع الفاعلين السياسيين وسائر أصحاب المصلحة مشاركة كاملة في حياة الأمة ووضع أسس للمصالحة الوطنية الحقيقية.

ق - مالي:

150. في مالي، شهدت الفترة قيد النظر استمرار محادثات السلام الشاملة بين حكومة مالي والحركات المسلحة في الجزائر العاصمة. وتتم هذه العملية تحت رعاية الوساطة الجزائرية بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ووساطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبدعم من الإقليم (بوركينا فاسو، تشاد، موريتانيا، النيجر) وفي 24 يوليو عام 2014، وقعت الأطراف خارجة طريق توافقية بشأن سير عملية التفاوض وإعلان وقف الأعمال العدائية. وقدمت الجزائر، الوسيط الرئيسي، مشروع اتفاقية للأطراف المالية، والتي ينبغي أن يتم الانتهاء منها في المرحلة النهائية من المفاوضات،

المقررة في فبراير عام 2015. شاركت المفوضية، بما في ذلك بعثتها في الساحل، بنشاط في أعمال مفاوضات الجزائر.

151. مازال الوضع الأمني في شمال مالي هشاً، ويشهد بذلك هجمات متكررة ضد الجيش المالي وأن القوات الدولية موجودة هناك. وفي هذا السياق، اجتمعت البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في نيامي، في 5 نوفمبر عام 2014، بمشاركة المفوضية لتقديم توصيات بشأن طرق تعزيز البعثة. وتتابع المفوضية بشكل وثيق لمتابعة هذه التوصيات. وعلاوة على ذلك، تعمل المفوضية من أجل تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل التي اعتمدها مجلس السلم والأمن في 11 أغسطس 2014. تركز هذه الاستراتيجية على الحكم والأمن والتنمية.

152. إن واحدة من أهم التطورات في عمل الاتحاد الأفريقي في منطقة الساحل هي عقد قمة في العاصمة الموريتانية، في 18 ديسمبر عام 2014، للدول المشاركة في عملية نواكشوط لتعزيز التعاون الأمني لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء، تحت رعاية الرئيس محمد ولد عبد العزيز، الرئيس الحالي للاتحاد. شارك ممثلون عن الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي في القمة. وفي إعلان اعتمد في تلك المناسبة، رحبت القمة بالنتائج التي تحققت بالفعل في تنفيذ العملية، ولا سيما، عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء أجهزة المخابرات والأمن ووزراء من بلدان الإقليم. وعلاوة على ذلك، شددت القمة على ضرورة تسريع وانهاء عملية استثارة الأفكار حول تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن. وفي هذا الصدد، طلبت القمة من المفوضية القيام بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبدعم من الشركاء الدوليين، باتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك،

تنظيم اجتماع لرؤساء أركان الدفاع ورؤساء الاستخبارات ووزراء الدفاع والأمن، لإنهاء الدراسات اللازمة لإنشاء آليات التعاون المعزز لمراقبة الحدود، وخاصة الوحدات المختلطة والدوريات المشتركة. وأخيرا، أعربت بلدان الإقليم عن استعدادها، بالتشاور مع الأمم المتحدة، للمساهمة في تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وخاصة من خلال إنشاء، استنادا إلى نموذج لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قوة التدخل التي سيتم نشرها في شمال مالي ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

153. قد يود المؤتمر أن يعرب عن تقديره للجزائر والأعضاء الآخرين في عملية الوساطة على جهودهم ويحث الطرفين الماليين على إبرام اتفاق بسرعة في إطار الاحترام الشديد لوحدة وسلامة أراضي مالي والطابع العلماني للدولة. ويقدم المؤتمر أيضا دعمه إلى استنتاجات اجتماع نيامي بشأن تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ويؤكد مجددا دعمه لعملية نواكشوط ويشجع بلدان الإقليم على مواصلة العمل معا لمواجهة التحديات المتنوعة التي تواجهها.

ق- الصحراء الغربية

154. لم يتم أحرار أي تقدم في البحث عن إيجاد حل لمسألة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في الصحراء الغربية. يذكر المؤتمر أن مجلس الأمن للأمم المتحدة أكد في القرار 2152 (2014)، الصادر في 29 أبريل عام 2014، دعمه القوي لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية، وفي هذا السياق، دعا لعقد اجتماعات متجدد وتعزيز الاتصالات.

155. قد انقضت الفترة قيد النظر دون أن يكون المبعوث الشخصي للأمين العام، السفير كريستوفر روس، قادرا على إجراء المشاورات، إنه كان يخطط للقيام مع الأطراف، كجزء من نهجه الجديد للمساعدة في البحث لإيجاد حل للتغلب على المأزق. بينما أبدت جبهة البوليساريو والدول المجاورة، الجزائر وموريتانيا استعدادها لاستقبال السفير روس، المبعوث الشخصي، وكان المبعوث الشخصي غير قادر على بدء المشاورات الثنائية لأن المغرب لم يكن على استعداد لاستقباله. كما أن المغرب لم يصرح بعد للممثل الخاص للأمم المتحدة المعين حديثا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بالسفر إلى مدينة العيون لتولي مهمته. وقد بحث مجلس الأمن مسألة الصحراء الغربية خلال اجتماع عقد في 27 أكتوبر عام 2014، وخلال هذه الجلسة أشار المبعوث الشخصي إلى أن عملية التفاوض ظلت بالضبط كما كانت عليه منذ استعراضها مجلس الأمن سابقا في أبريل 2014. وفي الوقت نفسه واصلت، جبهة البوليساريو لفت الانتباه الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الإقليم.

156. تابعت المفوضية من جانبها، ووفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التنفيذي، جهودها الرامية إلى زيادة المشاركة الدولية للتغلب على المأزق الحالي. قام الرئيس السابق جواكيم شيسانو، المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي بعد المشاورات التي أجراها مع المسؤولين المعنيين في إسبانيا، والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة والامم المتحدة في يونيو عام 2014، بزيارة إلى موسكو في سبتمبر عام 2014، لإجراء مناقشات مع المسؤولين الروس. كما زار الصين في يناير 2015.

157. وفي ضوء ما سبق، قد يود المؤتمر أن يكرر نداء الاتحاد الإفريقي لإجراء تسوية مبكرة للنزاع على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات

الصلة. وفي هذا الصدد، قد يود المؤتمر يؤكد دعم الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك، من خلال المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي، إلى الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمم المتحدة وأن يردد الدعوات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي للأطراف لمواصلة المفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية، بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يؤدي إلى تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. قد يود المؤتمر تجديد دعمه لجهود المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي، بما في ذلك استمرار التفاعل مع مجلس الأمن الدولي واصحاب المصلحة الدوليين الآخرين.

ر - تونس

158. تواصل تونس تحقيق تقدم ملحوظ في عملياتها الانتقالية. يذكر المؤتمر أن الفترة السابقة تميزت بشكل خاص باعتماد دستور جديد في يناير عام 2014 وقانون الانتخابات الجديد في مايو 2014. في 26 أكتوبر عام 2014، توجه التونسيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مجلس ممثلي الشعب، في ظل ظروف متممة بالحرية والنزاهة والمصداقية أشاد بها مراقبو الانتخابات بالإجماع، بمن فيهم، مراقبو الاتحاد الإفريقي. ومن مجموع 217 مقعدا في البرلمان، حصل حزب نداء تونس على 85 مقعدا، يليه حزب النهضة حصل على 69 مقعدا، و "الاتحاد الوطني الحر" حصل على 16 مقعدا.

159. أُجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية يوم 23 نوفمبر 2014. حيث لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة المطلوبة، فقد أُجريت جولة ثانية بين السيد الباجي قائد السبسي، مرشح حزب نداء تونس، و السيد محمد منصف المرزوقي، الرئيس المنتهية ولايته، في 28 ديسمبر 2014. أعلن الجهاز الأعلى

المستقل للانتخابات في تونس أن السيد السبسي هو الفائز بنسبة 55.68% من الأصوات مقابل 44.32% من الأصوات للسيد المرزوقي، الذي قبل على الفور بهزيمته وهنا الرئيس المنتخب. أدى الأخير اليمين الدستورية في يوم 31 ديسمبر عام 2014 أمام مجلس ممثلي الشعب ، ليصبح بذلك هو الرئيس الأول المنتخب ديمقراطيا بالاقتراع العام منذ استقلال تونس عام 1956.

160. يجوز للمؤتمر أن يهنئ الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين التونسيين على الجهود المتواصلة التي استمروا في بذلها لإدارة مرحلة انتقالية سلمية وتوافقية ويؤكد على الطبيعة المثالية للتجربة التونسية. ويود المؤتمر أن يجدد دعوته للمجتمع الدولي لتقديم الدعم الإقتصادي والمالي اللازم لتعزيز الديمقراطية.

ش) ليبيا

161. تواصل ليبيا ، خلال الفترة قيد الاستعراض، مواجهة العديد من التحديات، بما في ذلك التدهور الحاد في الوضع الأمني، مع تصاعد القتال المدمر من قبل الميليشيات المسلحة المتناحرة في طرابلس وبنغازي و عدة مناطق أخرى من ليبيا. وقد أدى الاقتتال إلى العديد من الانتهاكات البالغة ، لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، في حين تفاقم الوضع الإنساني أيضا، مع ما يقرب من 400,000 نازح داخلي وأكثر من 100,000 لاجئ عبروا الحدود إلى الدول المجاورة.

162. تسبب الوضع الراهن على الأرض، أيضا في تفاقم الأزمة السياسية في البلاد بعد الانتخابات التشريعية في 25 يونيو 2014، ومع إنشاء هيئتين تشريعيتين وتنفيذيتين متوازيتين. وكانت الحكومة المعترف بها دوليا والتي يقودها رئيس الوزراء عبد الله التيني و الهيئة التشريعية المنتخبة حديثا، و مجلس النواب، قد انتقلت إلى طبرق، بعد الاستيلاء على طرابلس في أغسطس عام 2014، من قبل

ائتلاف الميليشيات المنضوية تحت لواء عملية الفجر في ليبيا، وهناك ادارة موازية، مع السيد عمر حاسي كرئيس للوزراء، والهيئة التشريعية السابقة، والمؤتمر الوطنى العام ، الذى يمارس نشاطاته الآن انطلاقا من طرابلس. تم كذلك استقطاب المناخ السياسي بسبب قرار المحكمة العليا في ليبيا، في 6 نوفمبر عام 2014، بطلان انتخابات يونيو 2014 لمجلس النواب.

163. من المهم أيضا أن نلاحظ التهديد المتزايد الذي تشكله الجماعات الإرهابية والإجرامية، وبعض منها ، بما في ذلك عناصر أجنبية، وجدت ملاذا آمنا في أجزاء من ليبيا. اعتمد مجلس الأمن الدولي في 22 سبتمبر عام 2014، القرار 2174 (2014)، الذي أدان التطرف العنيف والإرهاب، وطلب من جميع الدول منع تحركات الإرهابيين والجماعات الإرهابية، وأكد على أهمية معالجة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم 20 نوفمبر عام 2014، أنصار الشريعة على أنهم منظمة إرهابية. شهدت الفترة قيد الاستعراض أيضا ظهور الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ، فى ليبيا ، مع مجموعة محلية معينة تعلن ولاءها للدولة الإسلامية . وعلاوة على ذلك، ساهم الوضع في ليبيا فى استمرار انتشار وتهريب الأسلحة، مع عواقب وخيمة، بعيدة المدى بالنسبة لمنطقة الساحل والصحراء بأكملها.

164. وفي ظل ظروف تصاعد العنف هذه والجمود السياسي ، أجرى المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي إلى ليبيا، دليتا محمد دليتا، سلسلة من المشاورات مع السلطات الليبية وغيرها من أصحاب المصلحة، وكذلك مع دول المنطقة. أجرى المبعوث الخاص أيضا مشاورات مكثفة مع شركاء الاتحاد الإفريقي الثنائيين والمتعددي الأطراف. كما تجدر الإشارة إلى أن الدول المجاورة تشارك بنشاط في البحث عن حل للأزمة. وقد عقدت حتى الآن خمسة اجتماعات وزارية، في الجزائر

العاصمة في مايو 2014، في ملابو في يونيو عام 2014، في تونس في يوليو عام 2014، في القاهرة، في شهر أغسطس عام 2014، وفي الخرطوم، في ديسمبر 2014. وفي هذا الإطار، تم إنشاء لجنة أمنية و لجنة سياسية برئاسة الجزائر ومصر، على التوالي. وقد اجتمعت هاتان اللجان عدة مرات بمشاركة الاتحاد الافريقي.

165. اتخذ الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برناردينو ليون، عددا من المبادرات الرامية إلى تسهيل وقف الأعمال العدائية وإقامة الحوار السياسي. وفي هذا الصدد، سهلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من 14 إلى 15 يناير 2015، في جنيف، الحوار السياسي الليبي، بهدف إيجاد مخرج للأزمة متعددة الأبعاد التي تواجه البلاد. ودعا المشاركون جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية لخلق بيئة مواتية للحوار. كما ناقشوا تدابير بناء الثقة لحماية الوحدة الوطنية في ليبيا وتخفيف معاناة السكان المدنيين.

166. إن مجلس السلم والأمن مهتم بشكل فعال بالمسألة. وفي جلسته الـ 459 المنعقدة في نيويورك يوم 23 سبتمبر عام 2014، دعا مجلس السلم والأمن إلى مضاعفة الجهود لتحقيق وقف دائم للأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة وتسهيل إجراء حوار شامل. وفي هذا الصدد، رحب مجلس السلم والأمن بمبادرة الجزائر لعقد حوار بين الليبيين. قرر مجلس السلم والأمن أيضا أن ينشئ، بالتنسيق الوثيق وبدعم من الأمم المتحدة، مجموعة الاتصال الدولية في ليبيا لتسهيل انخراط دولي منسق ومتجانس في ليبيا. وعلاوة على ذلك، أيد مجلس السلم والأمن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرؤساء الدول والحكومات لتمكين الاتحاد الافريقي من تقديم دعم أكثر فعالية لجهود السلام والمصالحة في ليبيا. عقدت المجموعة اجتماعها الافتتاحي في أديس أبابا، في 3 ديسمبر 2014. وفي الاستنتاجات التي اعتمدت

في تلك المناسبة، أكد المشاركون أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الحالية في ليبيا، ودعوا إلى وقف فوري وغير مشروط للقتال. وأدانوا بشدة كل التداخلات والتدخلات الخارجية التي تزيد من تفاقم الوضع على الأرض وتزيد الاستقطاب في المشهد السياسي والاجتماعي. ولاحظوا مع التقدير، دور دول الجوار وجهودها المكثفة لمساعدة ليبيا على التصدي للتحديات التي تواجهها. وأعربوا عن تأييدهم الكامل للجهود التي تبذلها الجزائر لعقد حوار شامل بين الليبيين لاستعادة السلام والاستقرار. كما رحبوا وأيدوا بقوة جهود الممثل الخاص للأمم المتحدة، وكذلك جهود الجهات الدولية الأخرى. وأخيراً، اتفق المشاركون على الدور المحوري الذي يجب أن تضطلع به مجموعة الاتصال الدولية في ليبيا في تسهيل التنسيق الوثيق ومواءمة المبادرات، وقرروا عقد اجتماع على الأقل مرة واحدة كل شهرين.

167. عقدت مجموعة الاتصال الدولية في ليبيا اجتماعها الثاني على المستوى الوزاري في أديس أبابا يوم 28 يناير 2015. وبهذه المناسبة، استعرض المشاركون الوضع الحالي في ليبيا والجهود المبذولة للقضاء على العنف في البلد وإعادة إطلاق العملية السياسية. وأكدوا من جديد اقتناعهم بأنه لن يكون هناك حل عسكري للأزمة الحالية في ليبيا ولن يتم التوصل إلى السلم والاستقرار والمصالحة الدائمة إلا من خلال الحوار. ودعوا كافة الأطراف المعنية إلى مواصلة التحلي بالإرادة والمرونة السياسية المطلوبة. ورحّب المشاركون بالإعلانين الصادرين عن الجيش الوطني الليبي وتحالف الفجر في ليبيا بشأن وقف الاقتتال وحثوهما على الوفاء الكامل بالتزاماتهما. وأعرب المشاركون عن تقديرهم لبلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مبعوثه الخاص، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا على مشاركتهم المستمرة وجهودهم والتزاماتهم المتواصلة. وجدّدوا دعمهم للقرار 2174 (2014) الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة في تاريخ 27 أغسطس 2014، حول

فرض عقوبات على جميع الأطراف المتورطة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إلى جانب هؤلاء الذين يعيقون العملية السياسية.

168. وعلى هذه الخلفية، يجوز للمؤتمر أن يشدد ، مرة أخرى، على القلق البالغ للاتحاد الأفريقي حيال الوضع السائد في ليبيا وعواقبه بعيدة المدى على البلاد، وكذلك بالنسبة للسلم الإقليمي والأمن والاستقرار. قد يود المؤتمر أن يدين بشدة جميع أعمال العنف في ليبيا وأن يجدد قناعة الاتحاد الأفريقي بعدم إمكانية حل عسكري للأزمة الحالية. يود المؤتمر أيضا أن يدعو أصحاب المصلحة الليبية إلى وضع مصلحة بلادهم فوق الاعتبارات الحزبية الضيقة والعمل بشكل جدي على إنهاء العنف ، وبدء عملية مصالحة وطنية حقيقية. يود المؤتمر أن يرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة والدول المجاورة، ويؤكد على ضرورة استمرار التنسيق الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين . وفي هذا الصدد، يود المؤتمر أن يؤكد على الدور المركزي لمجموعة الاتصال الدولية في ليبيا.

سابعاً . الانتخابات في أفريقيا

169. سيتم في عام 2015 و2016، تنظيم عدد ملحوظ من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في القارة الأفريقية. و حتى الآن، من المقرر إجراء ما يقرب من 50 من الانتخابات للفترة 2015-2016 (24 انتخابات رئاسية و 25 برلمانية). وستكون هذه الانتخابات معلما بارزا في توطيد الديمقراطية التمثيلية التي شرعت فيها الدول الأعضاء في أعقاب إعلان يوليو 1990 التاريخي حول التغييرات الجوهرية التي تحدث في العالم وآثارها بالنسبة لأفريقيا التي اعتمدها الدورة العادية الـ29 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. عكست

الانتفاضات الشعبية التي وقعت في شمال أفريقيا في عام 2011 استمرار تطلعات الشعوب الأفريقية إلى تعميق الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون.

170. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية في عام 2015 في بوركينا فاسو، بروندي، جمهورية وسط أفريقيا، جزر القمر، كوت ديفوار وغينيا ونيجيريا والسودان وتوجو وتنزانيا؛ وفي عام 2016، في بنين، الرأس الأخضر، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، والغابون، غامبيا، غانا، النيجر، ساو تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وأوغندا. ومن المتوقع إجراء انتخابات تمهيدية في عام 2015 في بنين وروندي، تشاد، مصر، إثيوبيا، الجابون (مجلس الشيوخ والمجلس الوطني)، وليسوتو، وموريشيوس، والنيجر، ونيجيريا، وجنوب السودان، والسودان، وتنزانيا، وزامبيا وفي عام 2016 في الرأس الأخضر وجمهورية أفريقيا الوسطى، و كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا، النيجر، رواندا (مجلس الشيوخ)، والصومال، وسيشيل، وأوغندا.

171. في الواقع، حققت القارة مستوى ملحوظا من تعزيز الديمقراطية، كما يتضح من خلال إجراء انتخابات شفافة، حرة ونزيهة، على نحو منظم، وفقا لإعلان الاتحاد الأفريقي لعام 2002 حول المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا؛ والتداول السلمي للسلطة وتنمية ثقافة الديمقراطية والسلم؛ والامتثال المتزايد لسيادة القانون وضمان حقوق الإنسان؛ وأيضا حالات من التناوب السياسي من خلال الانتخابات. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات لتحقيق الأهداف الكاملة التي حددتها أجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى استمرار حدوث التغييرات غير الدستورية للحكومة، والعنف الانتخابي والصعوبات الأخرى ذات الصلة.

172. منذ عام 2008، رصد فريق الحكماء عن كثب وفكر في مسألة العنف الانتخابي والنزاعات في القارة. ذكر الفريق، في تقريره بعنوان "النزاعات المتعلقة بالانتخابات والعنف السياسي: تعزيز دور الاتحاد الأفريقي في منع وإدارة وحل النزاعات"، الذي تم إقراره من قبل مؤتمر الاتحاد، في سرت، في يوليو 2009، أنه في "الديمقراطيات التمثيلية، والتي تم التطلع إلى تحقيقها وبدرجات متفاوتة في جميع أنحاء أفريقيا، أن الانتخابات هي الوسائل أو الآليات التي من خلاله تختار الشعوب من يمثلها ويقودها، فضلا عن التفضيل الصريح لسياسات معينة. إن الانتخابات هي أدوات الشرعية للجهاز السياسي. فهي تسهل التغييرات في القيادة من طرف إلى آخر بطريقة منتظمة، تنافسية وشفافة، وضمن إطار قانوني". في نفس الوقت، لاحظ الفريق أيضا أنه في "مثل هذه العملية، لا مفر من التوتر، وربما يكون مرغوب فيه لدرجة أنه يمكن أن يبرز أفضل الأحزاب أو الأفراد المتنازعة، ولكن يمكن أيضا أن يبرز الأسوأ. يمكن للانتخابات أن توجع العنف في الحالات التي لا يتبع فيها المتنافسون القواعد أو لا يقبلوا نتيجة الانتخابات باعتبارها تعبيراً مشروعاً عن إرادة المواطنين". وافق الفريق في اجتماعه الـ15 المنعقد في 9 يناير عام 2015 على تركيز جهوده في المستقبل على الوقاية من العنف المتعلق بالانتخابات والنزاع. حدد الفريق عددا من الخطوات العملية التي يجب اتخاذها، بما في ذلك إرسال بعثات تقصي الحقائق والوساطة ومراقبة بلدان معينة.

173. كان مجلس السلم والأمن أيضا مهتما بشكل فعال بمسألة الانتخابات بصفتها جزءا من تفويضه لمنع النزاعات ومسؤولية مراقبة عمليات التحول الديمقراطي في القارة. لاحظ مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ335، المنعقد في 13 فبراير 2013 أن إبرام السلمي للانتخابات هو دليل واضح على التزام الدول الأعضاء بالتمسك بمبادئ الاتحاد الأفريقي كما وردت في الميثاق الأفريقي للديمقراطية

والانتخابات والحكم الرشيد ، المعتمد في عام 2007 والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2012. لاحظ مجلس السلم والأمن كذلك الطبيعة المثيرة للجدل لبعض هذه الانتخابات، ودعا جميع الأطراف السياسية إلى استخدام السبل القانونية لطلب التعويض في حالات النزاعات الانتخابية، للحد من آثار العنف فيما بعد الانتخابات. في جلسته الـ 385، المنعقدة في 19 يوليو 2013، رحب مجلس السلم والأمن بنشر مراقبين من الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات التي ستجرى، ودعا جميع الأطراف السياسية في البلدان المعنية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء انتخابات سلمية ، ذات مصداقية وفي الوقت المناسب. أكد مجلس السلم والأمن في جلسته الـ 480 المنعقدة يوم 14 يناير عام 2015، والمكرسة لموضوع "الوقاية من النزاعات المرتبطة بالانتخابات في أفريقيا" أن الميثاق يعزز التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإجراء انتخابات ذات مصداقية ، شفافة ومشروعة تعزز الحكم الديمقراطي وبالتالي تسهم في تعزيز السلم والأمن والاستقرار السياسي، وكلها شروط مسبقة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

174. يهدف الميثاق الأفريقي على وجه التحديد إلى : (1) تشجيع الانضمام إلى قيم ومبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان العالمية. (2) تشجيع وتعزيز الالتزام بمبدأ سيادة القانون؛ و (3) تشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة على نحو منظم من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة الشرعية لحكومة تمثيلية وكذلك التغيير الديمقراطي للحكومات. تحقيقا لهذه الغاية، يحث ميثاق الدول الأعضاء على: إنشاء وتعزيز الهيئات الانتخابية الوطنية المستقلة والمحايدة المسؤولة عن إدارة الانتخابات؛ إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية التي تعالج المنازعات المتعلقة بالانتخابات في الوقت المناسب؛ ضمان الوصول العادل والمنصف من قبل الأحزاب والمرشحين إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة خلال الانتخابات؛ وضمان وجود قانون ملزم لقواعد السلوك التي تحكم أصحاب المصالح السياسية

المعترف بها قانونا، والحكومة والجهات الفاعلة السياسية الأخرى قبل وأثناء وبعد الانتخابات. ويجب أن يتضمن القانون التزاما من أصحاب المصلحة السياسية بقبول نتائج الانتخابات أو الاعتراض عليها من خلال القنوات القانونية حصرا.

175. على هذه الخلفية فإن السنيتين القادمتين توفران فرصة حاسمة لتوطيد وتعزيز الديمقراطية في الدول الأعضاء. ينبغي أن تعالج مخاطر التوترات حول الانتخابات، بما في ذلك نقاش حول الحدود، وخطر التراجع الديمقراطي، بقوة من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، وبتنسيق جهود جميع مؤسسات الاتحاد الأفريقي. ينبغي أن يتم استخدام جميع أدوات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة للوقاية من النزاعات، ومراقبة الأحداث عن كثب، لضمان نجاح تعزيز الديمقراطية على أوسع نطاق ممكن. في هذا الصدد، فإن التعاون غير المشروط مع فريق الحكماء، ومجلس السلم والأمن والمفوضية في أداء مسؤوليات كل منهم يكتسب أهمية بالغة. وإن تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون شرطان لا غنى عنهما لتحقيق السلم المستدام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثامنا-مكافحة الإرهاب

176. لا يزال الإرهاب يشكل أكثر التهديدات خطورة للسلم والأمن في أفريقيا، بل وللأمن العالمي كذلك. وأصبح تهديد الإرهاب أكثر تعقيدا مع ارتباطه بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مثل المخدرات والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، والانتشار غير المشروع للأسلحة وغسيل الأموال والهجرة غير القانونية التي أدت إلى وقائع مأساوية في البحر الأبيض المتوسط. وقد ظهر الإرهاب في القارة الأفريقية بطرق عديدة تشمل؛ (1) الهجمات الإرهابية على المصالح الأفريقية؛ (2) الهجمات الإرهابية على المصالح الغربية والأجنبية الأخرى؛ (3) استخدام الأراضي

الأفريقية كملاذات آمنة؛ (4) استخدام أفريقيا كأرض خصبة للإرهاب ومصدر للتجنيد والتمويل؛ (5) استخدام أفريقيا كنقطة عبور للإرهابيين ولجمع التبرعات المرتبطة بالأنشطة غير الشرعية الأخرى مثل الاختطاف بغرض الفدية. وتعود الأنشطة الإرهابية في أفريقيا لتنظيمات مثل القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة أنصار الشريعة في نيجيريا والكاميرون، والشباب في شرق أفريقيا، وجيش الرب للمقاومة في وسط أفريقيا، وجماعة أنصار الشريعة في شمال أفريقيا.

177. ولمواجهة تلك التحديات، يعمل الاتحاد الأفريقي، من خلال المفوضية ومجلس السلم والأمن على حد سواء، على مواصلة تشجيع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على المواثيق الأفريقية والدولية، بما في ذلك البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته التي دخلت حيز التنفيذ أخيراً في 26 فبراير 2014. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع مقرر مؤتمر الاتحاد الصادر في يوليو 2009، اتخذت المفوضية عدداً من الخطوات الرامية إلى حشد الدعم الدولي من أجل منع دفع الفدية إلى المجموعات الإرهابية. وتشمل التدابير الأخرى وضع قانون نموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الإرهاب لكي تسترشد بها الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعديل تشريعاتها الوطنية وفقاً لالتزاماتها الإقليمية والقارية، مما يستفيد منه أصلاً بعض الدول الأعضاء، وتوسيع دعم بناء القدرات ليشمل الدول الأعضاء من خلال المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب؛ والاجتماعات السنوية لجهات التنسيق للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، التي انعقد آخرها في الجزائر العاصمة من 7 إلى 9 ديسمبر 2014. كما بادرت المفوضية ببذل جهود نحو وضع أمر أفريقي لاعتقال الأشخاص المتهمين أو المدانين بأي أعمال إرهابية.

178. سعيًا إلى تعزيز جهودها لمكافحة الإرهاب، نظمت المفوضية ندوة لضحايا الإرهاب، في الجزائر العاصمة، يومي 27 و 28 أكتوبر 2014، بغرض تسليط الضوء على ضحايا الإرهاب وإسماع أصواتهم من خلال تقاسم قصصهم وتجاربهم، فضلا عن توفير منتدى لمناقشة كيفية مساعدة ضحايا الإرهاب، واستجابة العدالة الجنائية للإرهاب، ودور وسائل الإعلام، ودور ضحايا الأعمال الإرهابية في مكافحة التطرف العنيف، وحول إنشاء شبكة من الجمعيات الأفريقية لضحايا الأعمال الإرهابية.

179. من المهم الإشارة إلى إنشاء لجنة فرعية لمكافحة الإرهاب تابعة لمجلس السلم والأمن. وقد عين مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ 447 المنعقد في 24 يوليو 2014، الأعضاء الخمسة (5) للجنة (الجزائر كرئيس للجنة، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا). وسوف يقطع إنشاء اللجنة الفرعية شوطا بعيدا على طريق تسهيل أداء مجلس السلم والأمن لمسؤولياته في مجال مكافحة الإرهاب.

180. هناك كذلك عدد من المبادرات الإقليمية الجارية لمعالجة مخاطر أمنية محددة. ومن بين هذه المبادرات، مسار نواكشوط حول تعزيز التعاون الأمني وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء، و مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، والجهود المبذولة في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للقضاء على حركة الشباب الإرهابية، فضلا عن تلك التي تقوم بها البلدان الأعضاء في لجنة بحيرة تشاد وبنين لمحاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية جماعة الإرهابية.

181. نظرا لخطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب، طلب مؤتمر الاتحاد في دورته العادية المنعقدة في ملابو في يونيو 2014، من مجلس السلم والأمن، تخصيص اجتماع على مستوى القمة، لمسألة الإرهاب. عقد الاجتماع في نيروبي، في 2

سبتمبر عام 2014، وخلص إلى اعتماد بيان شامل يوضح الخطوات العملية التي يجب اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية للوقاية من الإرهاب ومكافحته . وفي إطار متابعة بيان مجلس السلم والأمن ، تقوم المفوضية باستكمال خطة التنفيذ لتوجيه جهودها وجهود الدول الأعضاء تطبيقا للأحكام ذات الصلة من البيان.

182. قد يرغب المؤتمر في التأكيد من جديد على مضاعفة الجهود لمعالجة كارثة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، قد يرغب المؤتمر في التأكيد على الأهمية الحاسمة لمتابعة وتنفيذ البيان الذي اعتمده قمة مجلس السلم والأمن في نيروبي، والذي يحدد الخطوات العملية التي يجب اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لمنع الإرهاب ومكافحته بشكل فعال . قد يرغب المؤتمر أيضا في الترحيب بانعقاد ندوة الجزائر حول ضحايا أعمال الإرهاب، ويطلب من المفوضية التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة بتلك المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار المساهمة القيمة التي يمكن تقديمها للضحايا في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

تاسعا- استعراض عمليات الأمم المتحدة

183. أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، في نوفمبر عام 2014، فريقا مستقلا رفيع المستوى ، لا استعراض عمليات السلام في الأمم المتحدة. تكتسى هذه العملية أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا. في الواقع، لا تزال القارة تستضيف أكبر عدد من عمليات حفظ السلام، وتغيرت طبيعة البيئة الأمنية التي تنتشر فيها مثل هذه العمليات بشكل ملحوظ في الأربع عشرة سنة التي تلت تقرير الامم المتحدة الأول عن عمليات حفظ السلام، و"تقرير الإبراهيمي" لعام 2000. وهكذا، يوفر هذا الاستعراض الجديد فرصة فريدة لتقييم التغيرات التي حدثت في العالم، وطرق ضبط التدخلات المتعددة الأطراف.

184. وجهت رئيسة المفوضية ، فى 2 ديسمبر عام 2014، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، رحبت فيها بإنشاء الفريق، معربة عن اقتناعها بأن من شأنه أن يقدم مساهمة ثمينة فى تعزيز فعالية عمليات السلام . وتعدت بالتزام الاتحاد الإفريقي بالعمل مع الأمين العام والفريق لضمان أن يكون التقرير الصادر عن الاستعراض يعكس بالفعل الطبيعة المتطورة للتحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة على الأرض. وأكدت على أنه ، وبشكل أعم، فإن المراجعة ستوفر فرصة لمواصلة الهدف المشترك المتمثل في بناء وابتكار شراكة مستقبلية بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في سياق الفصل 8 من ميثاق الأمم المتحدة. وردا على هذه الرسالة المؤرخة في 24 ديسمبر 2014، ذكر الأمين العام بأنه كان قد طلب من الفريق إجراء تقييم شامل لحالة عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة اليوم والاحتياجات الناشئة في المستقبل. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الفريق كان بصدد دراسة مجموعة واسعة من المسائل التي تواجه عمليات السلام، بما في ذلك الطبيعة المتغيرة للنزاعات والتفويضات المتطورة والأنشطة، والتخطيط والشراكات. وبعد الإشارة إلى الالتزام القوي من الاتحاد الإفريقي وآلياته الإقليمية لتخليص القارة من الحرب، كما يتبين من خلال النشر الاستباقي لعمليات دعم السلام لاغتنام الفرص للمضي قدما في جدول أعمال السلام، أكد الأمين العام التزام الأمم المتحدة بمواصلة تعزيز شراكتها مع الاتحاد الإفريقي. وفي هذا الصدد، أبلغ رئيسة المفوضية نية الفريق زيارة الاتحاد الإفريقي اعتبارا من 9 إلى 13 فبراير 2015 للتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

185. ومن هذا المنطلق، من المهم أن يساهم الاتحاد الإفريقي بفعالية في هذا الاستعراض لضمان أن انشغالات القارة مأخوذة فى الاعتبار على النحو المطلوب، بما في ذلك الحاجة إلى بناء شراكة مبتكرة مستقبلية بين الاتحاد الإفريقي والأمم

المتحدة في مجال تعزيز السلام والأمن والاستقرار، بناء على تصريحات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في 16 ديسمبر 2014 تحت رئاسة جمهورية تشاد. و يتعين على كل من المفوضية ومجلس السلم والأمن اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل التفاعل الناجح مع فريق الامم المتحدة خلال زيارته في أديس أبابا في منتصف فبراير، وكذلك إعداد موقف أفريقي موحد بشأن القضايا المطروحة، يعتمد على مجلس السلم والأمن، قبل المناقشات التي ستجري داخل الأجهزة السياسية للأمم المتحدة ذات الصلة.

عاشرا - الخاتمة

186. على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات خطيرة في مجال السلم والأمن، التي تقوض جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتتطوي على عواقب إنسانية وخيمة، وتساهم في إعطاء صورة سلبية عن القارة. تبرز هذه التحديات الحاجة إلى تعزيز الجهود لتحقيق هدف أفريقيا خالية من النزاع بحلول عام 2020، على النحو المتفق عليه من قبل رؤساء الدول والحكومات. ولا يتعلق الأمر فقط ببناء السلام حيث استتب ولا سيما بالنظر إلى ارتفاع مخاطر العودة إلى العنف، خلال السنوات الخمس التي تلى تسوية النزاعات، ولكن أيضا للتغلب على المأزق المستمر الذي يميز بعض حالات النزاع في القارة.

187. من الضروري تكثيف الإجراءات المتخذة لمنع نشوب النزاعات. من جهة أخرى، فإن هذا من أجل ضمان التنفيذ الفعال لصكوك الاتحاد الأفريقي المختلفة حول الديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان، على الرغم من صحة أن معظم الأزمات التي تواجه القارة ترتبط بالصعوبات في مجال الحكم الرشيد. من جهة أخرى، من المهم أن تقوم الدول الأعضاء، وفقا لالتزاماتها بموجب البروتوكول

المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن، بتسهيل جهود المفوضية ومجلس السلم والأمن في مجال الوقاية.

188. أخيرا، فإن تحقيق الأهداف المحددة سيتطلب تعبئة موارد تتناسب مع التحديات التي يتعين رفعها. يجب أيضا على أفريقيا، مع الاستمرار في الاستفادة من دعم الشركاء الدوليين، أن تتحمل أكثر، مسؤولياتها بشأن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. إن ملكية وقيادة جهود السلام التي تطمح لها القارة وشعوبها شرعا، لا يمكن الوفاء بها طالما أن الجزء الأساسي من الأعباء المالية ذات الصلة يتحمله الشركاء الدوليون.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Assembly Collection

2015-01-31

Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8532>

Downloaded from African Union Common Repository